الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: قانون أعمال

وسائل الدفع الحديثة في التجارة الإلكترونية بالجزائر

إعداد الطلبة:

- **رقيق غادة حنين**
- **بلواضح رانيا إيناس**

إشراف الأستاذ:

د. هني عامر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عادل زيتوني	أستاذ مساعد قسم -ب-	جامعة المسيلة	رئيسا
عامر هني	أستاذ مساعد قسم -ب-	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
منير العمري	أستاذ مساعد قسم -ب-	جامعة المسيلة	مناقشاً

تاريخ المناقشة: 2023-2024

شكر وعرفان

قال الله تعالى: " ... لئن شكرتم لأزيدنكم" ((سورة إبراهيم)) الآية 7.

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل الذي أنعمنا بنعمة العلم ووفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة.

"الله لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى"

ثم الصلاة والسلام على خير رسله وأنبيائه الداعي إلى رضوانه والقائل: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

وأتوجه بالشكر الخالص لكل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة خاصة

الدكتور **"هني عامر"** الذي كان لنا المرجع في تتبع هذا العمل بنصائحه القيمة وملاحظاتها النيرة، لإنجاز هذه المذكرة، ليستفيد منها ل طالب علم، ونشكر جميع أساتذتنا الكرام بكلية الحقوق والعلوم السياسية.

كما نتقدم بالشكر الخاص للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة.

جازاهم الله عنا كل خير.

الإهداء

من قال أنا لها ...نالها

و أنا لها و ان أبت رغما عنها أتيت بها .

نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيما لم يكن الحلم قريبا ولا طريق سهلا ولكن..وصلت

الحمد الله حبا و شكرا و امتنانا, الحمدالله الذي بفضله أدركت أسمى الغايات.

أهدي بكل حب مذكرة تخرجي

الى نفسي العظيمة الفتية التي تحملت كل العثرات و أكملت رغم الصعوبات

الى ملاكي الطاهر,جدتي وجدي رحمهم الله و اسكنهم فسيح جناته

الى اعظم أشخاص و أعز الناس على روحي, داعمي الأول, سندي و ملاذي بعد الله فخري و اعتزازي ... أمي و أبي

الى من مدة يده دون كلل أو ملل وقت ضعفي أخي أدامك الله ضلعا ثابتا لي..

الى من امنت بقدراتي و أمان أيامي اختي سندس

الى من تذكرني بقوتي و تقف خلفي كظلي أختي لينة

.

بلواضح رانيا إيناس

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

بسم خالقي ومسير أموري وعصمت أمري، لك كل الحمد والإمتنان

الحمد لله حبا وشكراً وامتنانا على البدء والختام

أهدي هذا التخرج إلى نفسي أولا ثم إلى من سعى معي لإتمام هذه المسيرة ودمتم لي سنداً لا عمر بعده ...

إلى من لا ينفصل إسمي عن إسمه ذلك الرجل العظيم، إلى الذي زين لي اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود، وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، ودعمي الأول في مسيرتي وسندي وملاذي بعد الله، فخري واعتزازي وفرحتي الدائمة (والدي الحبيب)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنتني بقلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى سر قوتي ونجاحي جنتي (والدتي الحبيبة)

إلى التي أخرجت أجمل ما في داخلي وشجعتني دائما للوصول إلى طموحاتي، من دعمتني بلا حدود، قدوتي في الحياة (أختي الغالية)

إلى من ساندوني بكل حب عند ضعفي إلى من أشد بهم عضدي (نصفي الثاني وإخوتي)

إلى جميع من أمدوني بالقوة والتوجيه ودعموني في الأوقات العصيبة وكانوا لي سنداً (صديقاتي وفقهم الله)

رقيق غادة حنين

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم منذ نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحالي تغيرات واسعة النطاق، وذلك نتيجة التطورات الهائلة في مجال تكنولجيات المعلومات وتكنولجوجيا الاتصالات، والتي انعكست على كافة نواحي الحياة المختلفة بما فيها قطاع البنوك التي أصبحت تعمل في بيئة أكثر تنافسية، ونتيجة لاستفادة البنوك من تلك التكنولجيا أصبحت الصيرفة الالكترونية فرصة لزيادة ربحية وحصة البنك السوقية باستخدام المزيد من أدوات و مجالات الصيرفة الالكترونية.

مع انتشار هذا التطور شاعت التجارة الالكترونية، والتي تتيح العديد من المزايا فقد أصبح مثلا المستهلك الحصول على ما يريد دون التنقل أو استخدام النقود التقليدية.

تماشيا من هذه التطورات كان لابد للجزائر أن تطور نظامها المصرفي الى مستوى تطورات التكنولجيا، وبالتالي ضرورة تحديث أنظمة الدفع من خلال ادخال تقنيات حديثة في نظامها وتطوير الأنظمة ووسائل الدفع وعلى اعتماد على وسائل دفع حديثة وتبني استراتجية تضم كل أطراف الصيرفة الالكترونية.

تعد وسائل الدفع الحديثة في التجارة الالكترونية من العناصر الحيوية التي تسهم في تطوير النظام الاقتصادي في الجزائر بشكل كبير، وتعكس هذه الوسائل التقنيات المتطورة التي تساهم في تيسير عمليات الشراء والبيع عبر الأنترنت. وتلعب دورا هاما في جذب المزيد من التجار والزبائن للاستفادة من فوائدها مما يعزز التجارة الالكترونية في البلاد ويحفز نمو الاقتصاد الرقمي بشكل عام.

حيث يمكن أن نتقدم بدراسة حول هذا الموضوع بطرح الإشكالية تخص وسائل الدفع الحديثة باعتبارها من أدوات التجارة الالكترونية وعليه فيما تتمثل وسائل الدفع الحديثة؟ وما مدى فعاليتها في التجارة الالكترونية؟

حتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي وسائل الدفع الحديثة؟

ما هو واقع وسائل الدفع الحديثة؟

هل توجد علاقة بين وسائل الدفع الحديثة والتجارة الالكترونية؟

- ✓ **أهمية الدراسة**

تكمن الأهمية في أنها تعالج أهم مواضيع عصرنا الحالي المتمثلة في تعدد وسائل الدفع الحديثة المرتبطة من الأصل بالتجارة الالكترونية والتعرف عليها.

ابراز أهمية وسائل الدفع الحديثة وضرورة الاهتمام بتطويرها.

- ✓ **أهداف الدراسة**
- التعرف على وسائل الدفع الحديثة.
- معرفة ما مدى تأثير وسائل الدفع الحديثة على التجارة الالكترونية.
- تبيان واقع التجارة الالكترونية.

- ✓ **أسباب ودوافع اختيار الموضوع**

الذاتية نذكر منها الرغبة والميول الشخصي في دراسة هذا الموضوع، كونه يتعلق بالعمل الوالدة وكثر الحديث عن عمومياته في المنزل الفضولية في فهم مصطلحات جديدة التي بدا ذكرها كثيرا في الآونة الأخيرة.

- الموضوعية حداثة الموضوع نظرا لاحتلالها مكانة هامة في حياتنا اليومية.

- ✓ **الدراسات السابقة**

حسب الاطلاع وفي حدود ما توفر من معلومات ومراجع حول هذه المواضيع التي تناولت موضوع وسائل الدفع ومواضيع لها علاقة بالموضوع نذكر منها:

-سعاد عبوز، تحديث وسائل الدفع وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه من اهداف الدراسة التطرق للجهود المبذولة لتطوير أنظمة ووسائل الدفع في الجزائر وكذلك تحليل واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

اهم النتائج المتوصل اليها يعتبر التحول الرقمي ضرورة حتمية تماشيا مع المتغيرات التي تشهدها المنظوم المصرفية العالمية.

كذلك بالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة في هذا القطاع من حيث عدد مستخدمي الهاتف الثابت والنقال والاشتراك في شبكة الانترنت الا ان سرعة التدفق ضعيفة.

-صفاء نيلي، وسائل الدفع في التجارة الالكترونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر من اهداف الدراسة براز الأطراف المتعاملة في التجارة الالكترونية وتحديد مخاطر الأمنية والقانونية لوسائل الدفع الالكترونية اهم النتائج المتوصل اليها

_تعتبر وسائل الدفع الالكتروني مجموعة من الوسائل والتقنيات الالكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر وأمن.

_لتحقيق اهداف التعامل بوسائل الدفع الالكتروني لابد من وجود أطراف المتعاملة بها المتمثلة في الجهة المصدرة لوسائل الدفع الالكتروني، البنك التاجر وحامل البطاقة.

-سارة زيقم، دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر من اهداف الدراسة محاولة معرفة وسائل الدفع الالكترونية وتقيمها وواقعها

النتائج المتوصل اليها.

_وسائل الدفع الالكترونية تحسن من جودة الخدمات المصرفية

_نقص في الاقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية وذلك بسبب عدم قبولها بالكامل من طرف الجمهور الجزائري.

كذلك المواضيع التي تناولت موضوع التجارة الالكترونية بصفة عامة متعددة منها تركز على المفاهيم والخصائص وأهمية التجارة الالكترونية ومنها من تركز على الجانب الفني والتقني لتطبيقات التجارة الالكترونية ومنها من تركز على الواقع التجارة الالكترونية في العالم عامة وفي الجزائر خاصة نذكر منها.

عبد الفتاح بيومي الحجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر،2002.

امل تباني، سعدة مريمد، واقع ومستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة 8 ماي 1945.

النتائج المتوصل اليها:

_انعدام الاحصائيات حول موضوع التجارة الالكترونية، ناتج عن انعدام الجهات الرسمية المختصة بتنظيم وتنسيق وتعميم التجارة الالكترونية

_هناك مؤشرات على إمكانية تحسين القطاع وامل كبير في انطلاق التجارة الالكترونية في حال تم العمل على توفير البيئة التقنية والتوعيوية والتجارية المناسبة لتنمية هذه التجارة.

- ✓ **المنهج**

اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج متاكملة و متناسقة من أجل الالمام بمحاور الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الوصول الى اهداف المسطرة تم الاعتماد على المنهج الوصفي مناسب لوصف الاطار المفاهيمي لدراسة اذ عرف المنهج الوصفي بأنه وصف دقيق وتفصيلي لموضوع محدد على صورة نوعية أو كمية فالتعبير الكيفي يصف الموضوع أو حجمه و درجة ارتباطه مع المواضيع المختلفة الأخرى وذلك برصده وفهم مضمونه والحصول على أوصاف دقيقة و تفصيلية لهه بغية الإجابة عن الأسئلة[1]، والاعتمادنا على المنهج التحليلي بحيث تحليل الواقع و اثار وسائل الدفع في التجارة و واقعها في الجزائر خاصة.اذ عرف

[1]- رجاء وحيد دويدري،البحث العلمي اساسياته النظرية و ممارسته العملية، دارالفكر المعاصر ،لبنان ،2000،ص183

المنهج التحليلي هو أسلوب عقلي منطقي يقوم على تفكيك العناصر الأساسية للموضوع أو المشكلات البحثية الى عناصرها الأولية ثم دراستها لبيان أسس تكوينها و تنظيمها [1]

- ✓ **عرض الخطة**

بالنظر الى محور الدراسة نجد أنه يتكون من فصلين كلاهما نظري ففي فصل الأول نحاول تسليط الضوء على ماهية وسائل الدفع الحديثة والتجارة الالكترونية من خلال سرد مختلف مفاهيم والتعريفات أما الفصل الثاني تطرقنا إلى العلاقة واثار وسائل الدفع الحديثة على التجارة الالكترونية.

كل هذا كان وفقا خطة موزعة الى فصلين يشمل كل فصل على مبحثين، وتم صياغة الفصل الأول كمدخل للموضوع والمعنون **الإطار المفاهيمي لدراسة** حيث قسم الى مبحثين يحتوي المبحثين على التوالي ماهية كل من وسائل الدفع الحديثة والتجارة الالكترونية والفصل الثاني بعنوان علاقة وسائل الدفع الحديثة في التجارة الالكترونية بالجزائر، ويحتوي على مبحثين على التوالي واقع وسائل الدفع الحديثة على التجارة الالكترونية بالجزائر، واثار وسائل الدفع على التجارة الالكترونية.

[1]- علي جدي ،محاضرات في منهجية البحث العلمي ،دون ذكر الطبعة .ص9

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم وسائل الدفع الحديثة

بما أن نظام الدفع هو الركيزة أي اقتصاد، كان لابد من تطوير نظام دفع امن وسريع و موثوق، في عصر تتطلب السرعة في معالجة المعلومات و المعاملات المادية لم تعد الطرق الدفع التقليدية فعالة و أدت التطورات التكنولوجية الى ابتكار طرق حديثة ، مما وجب التعريف وسائل الدفع الحديثة (المطلب الأول)كيفيات التعامل بوسائل الدفع الحديثة (المطلب الثاني) وتقييمها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الحديثة

في ظل الاقتصاد الرقمي والتوجه إلى الصيرفة الالكترونية والتجارة الالكترونية أصبح استخدام وسائل الدفع الالكتروني أمر لا مفر منه، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى وسائل الدفع الالكترونية تعريفها وخصائص وسائل الدفع الالكترونية وأهمية وسائل الدفع الالكترونية .

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع

على الرغم من أن التجارة الالكترونية بلغت ذروتها في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية على غرار الإمارات ومصر التي خطت خطوات هامة، إلا أن الجزائر تبقى في بدايتها رغم اعتبار هذا المجال مطلب أساسي لمسايرة التطورات التي يشهدها العالم وكذا القيام بمختلف القطاعات وتطويرها. [1]

أولا: تعريف الفقهي

لتعريف وسائل الدفع الالكترونية يقتضي الأمر كذلك تعريف بمصطلح " الالكتروني" أين قدمت العديد من التشريعات منها الفرنسية والعربية تعريفات عدة لهذا الأخير، مثلا لقد عرف التشريع الفرنسي مصطلح الالكتروني تعريفا شاملا وواسعا ليشمل مختلف قطاعات الاتصال عن بعد، بحيث عرفه جزء من فقه التجارة الالكترونية على أنه : "استخدام لكل قطاع الاتصالات عن بعد[2].

كما يعرفه البعض الآخر على أنه القيام بأداء النشاط الاقتصادي التجاري باستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة مثل شبكة الانترنت والأساليب الالكترونية وآليات الاتصال عن بعد مثل الهاتف، الفاكس، وشبكات تربط بين أعضاء مجالات محددة وهي شبكة الاتصال[3].

---

[1] - نجود حمري، نوال حمري، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائرى وفقا مقتضيات قانون رقم 18-05 قانون التجارة الالكترونية)**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المجلد 04، العدد 01، 2021، ص24.

[2] _ جمال زكي الجريدلي، **البيع اللكتروني للسلع المقلدة عبر الشبكة الانترنت دراسة فقهية مقارنة** ،دار الفكر الجامعي، مصر 2008 ص 10 .

[3] - حوالف عبد الصمد، **النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان،2015، ص 19.

وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وتسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية تلك السندات القانونية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم، لكن مع التطور التكنولوجي، كان لابد من ظهور وسائل وفاء تتلاءم والبيئة غير مادية والتي تتم في إطار وسائل الاتصال الحديثة وخصوصا الانترنت، لذا كان محلا البحث عن وسيلة سداد تتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية، وخدمتا لذلك تم إيجاد وسائل الدفع.[1]

إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد، وكذا التطورات التكنولوجية، وقبل أن تتدخل التكنولوجيا فإن المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع في بلد ما، ووسائل الدفع بمفهومها الواسع لها إحدى الوظائف التقليدية، فهي تمثل أدوات القياس وخزن القيم، في حين تؤمن النقود إمكانية تبادل السلع، يحدث هذا كما لو كانت قيم كل السلع حولت إلى نقود أثناء التبادل.[2]

ظهرت عدة تعريفات فقهية للدفع الالكتروني، منها من يعرفها على أنها عملية كتقنية وهناك من اعتبر الدفع الالكتروني كعملية وفاء، وتتلخص هذه التعريفات في:

يعرف البعض تقنيات الدفع الالكترونية فيربطها بالعمليات المصرفية الالكترونية وعرفها بأنها: التقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك، ومن خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة الاتصال العملاء بها[3] بهدف:

1 - إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.[4]

2 - حصول العملاء على خدمات مثل التعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.

3- طلب العملاء عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال وذلك يتطلب أن يتوافر لدى البنوك سياسات وإجراءات لتقييم المخاطر والرقابة عليها. [5]

---

[1] _ زيقم سارة ، **دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات دراسة حالة** ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية،قسم العلوم التجارية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015 ،ص 2

[2] - مجيد بوسكران، عزوق صفيان، **تطوير وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون الأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم حقوق نظام ل م د جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018، ص07.

[3] _ د.عبد الفتاح بيومي حجازي **النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية** دار الفكر الجامعي مصر2002 ص48

[4] - جمال زكي الجريدلي، **البيع الالكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة الانترنت دراسة فقهية** مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 10.

[5] -مصطفى بن شلاط، _ مصطفى بن شلاط،**واقع الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع في الجزائر**،جامعة محمد بشار ،المجلد08العدد01افريل2022ص،ص95

وبالعودة إلى المفهوم الضيق فإن عبارة وسائل الدفع تطلق على المجاميع النقدية، التي تحتوي على الأصول النقدية القابلة لتحويل إلى سيولة القطع النقدية المعدنية، الأوراق البنكية، الحسابات الجارية البريدية والبنكية. فيعرفها الاقتصادي Thirry Bonneau على أنها " كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة، تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال. [1]

يتميز الوفاء الالكتروني بميزتين أساسيتين وهما: عدم الحضور المادي للأطراف في مجلس العقد، بالإضافة إلى عدم إمكانية تضمين العقد في محرر مادي، لذلك تتكيف أداة الدفع مع هذه الطبيعة الالكترونية، على اعتبار أن أداة الوفاء تعني الآليات التي تمكن المدين من المبادرة بالوفاء للدائن، ولا شك أن هذا التركيز ليس على النتيجة (إتمام الوفاء للدائن) وإنما على الوسيلة (أداة الوفاء) التي تعمل على تحقيق النتيجة.[2] الجدير بالذكر هنا أن اصطلاح الدفع أو الوفاء يمكن أن يكون له معنيين قانونيا ووفقا للقواعد العامة في القانون المدني المواد 258 إلى 284 من القانون المدني الجزائري. أما من الناحية الاقتصادية فيكمن في اعتباره أداة الدفع يفرض الوفاء الفعلي للدائن في هذه الحالة، لأنه سوف يفضي بطبيعة الحال إلى انقضاء الدين، ومن المفترض إذا أن التسليم الفعلي للمال إلى الدائن قد تحقق، أما عن أداة الدفع فإنها تعني الآليات والوسائل التي تمكن المدين من القيام بالوفاء بالدين، وبما أن الوسيلة قد لا تصل بنا إلى النتيجة المقصودة في هذا الشأن (الوفاء الفعلي) فمن الواجب التركيز على المعنيين معا، ومن الناحية القانونية فقد تمت معالجة المشكلة من خلال التمييز بين الالتزام بالدفع وبين النتيجة المترتبة عليه، أو الدفع من خلال الاستخدام المباشر للوسائل والأدوات المتاحة مع الوضع في الحسبان أنه في حالة الوفاء الالكتروني، أن هذه الوسيلة ناقصة، بالنظر إلى طبيعة التجارة الإلكترونية، ولهذا يجب أن يكون الهدف هنا إمكانية تنظيم تداول العملة الالكترونية التي تبيح الدفع أو الوفاء الفعلي الاتصال المباشر بين المتعاملين (الدائن والمدين بمعنى الوفاء للدائن من خلال تسليمه عملات نقدية بالفعل.[3] هذا المقال كان نتيجة لدراسة قام بها بعض الفقهاء وعرضت في الندوة التي تم تنظيمها تحت

رعاية جامعة باريس (1)، خلال الفترة من20-21 ديسمبر 2000 المتعلق بالانترنيت ودوره في التجارة الالكترونية؛ لمزيد من التفصيل.[4]

وأهم تعرف قدم للدفع الالكتروني على أنه: "المال أو العملة التي تتبادل بصفة إلكترونية، يتضمن ذلك حوالة الأموال الالكترونية والدفع المباشر ويسمى أيضا النقود الالكترونية، وتكمن

---

[1] - Bonneau Thiry،***droit bancaire*** édition ،Montchrestien،paris،1999،p41

[2] -علال قاشي جيلالي عشير **النظام القانوني للعقد الالكتروني في تشريع الجزائري** مجلة الفكر القانوني و السياسي المجلد السادس العدد الثاني 2022 ص 709

[3] -نسرين منى ،هلال جميلة دوار، **الوفاء الالكتروني المتعلق بالتجارة الالكترونية** ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،المجلد 7 ،2022، ص 185

[4] - أنظر:

C .Lucas de Leysse، ***Le paiement en ligne***، éd JCP، N°10،2001، p477

الحاجة إلى عمليات الدفع الالكتروني في تنفيذ الإجراءات الالكترونية، مثل : تحويل الأموال بين البنوك والعملاء، الدفع للشراء عن طريق الانترنت مقابل الحصول على السلع أو الخدمات، تسديد مستحقات الدولة على المواطن مثل غرامات المخالفات وغيرها تسديد الفواتير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والهاتف وغيرها. "يلاحظ على هذا التعريف، أنه حصر وسائل الدفع الالكتروني في النقود الالكترونية دون ذكر الوسيلة التي تتم بها، في حين أن وسائل الدفع الالكتروني تتعدد بين الأوراق التجارية الالكترونية سواء الشيكات الالكترونية أو السفاتج الالكترونية وبطاقات الدفع الالكتروني وكذا محافظ النقود الالكترونية...الخ.[1] كما يمكن تعريفه بأنه: "عملية تحويل الأموال في الأساس ثمن السلعة أو خدمة بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكومبيوتر وإرسال البيانات عبر خط هاتف أو شبكة". كما تعرف على أنها:" كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، وتتميز بتصميم فعال وأمن وخال من عمليات الاحتيال والاختلاس، وهي وسيلة تتم عن طريق تقنية التكنولوجيا الحديثة للوفاء بمقابل الشيء، وتستخدم وفقا ما يعرف بالرقاقات الالكترونية.[2]

ثانيا: التعريف التشريعي

ظهرت العديد من التعريفات التشريعية للدفع الالكتروني مسايرة للأوضاع ومتطلبات التجارة الالكترونية، فنجد القانون النموذجي للتحويلات الدولية للأموال الصادر عن لجنة الأمم المتحدة عام 1992 والتي تعرفه على أنه:[3] مجموعة العمليات التي تبدأ بأمر الدفع الصادر عن الأمر بهدف وضع قيمة الحوالة تحت تصرف المستفيد ويشمل التعريف أمر الدفع صادر عن بنك الأمر أو أي بنك وسيط تهدف إلى تنفيذ أمر الدفع الصادر عن الأمر". [4]

وفي قانون الولايات المتحدة الأمريكية الموحد يعرف المصطلح على أنه: " تقنية كهربائية، رقمية مغناطيسية بصرية كهرومغناطيسية، أو أي شكل أخر من أشكال التكنولوجيا يضم إمكانات مماثلة لتلك التكنولوجيا" .[5]

ويعرفها المشرع الأردني على أنه: " تقنية استخدام وسائل كهربائية أو مغناطيسية ضوئية أو كهرومغناطيسية أو أي وسائل مشابهة فيتبادل المعلومات وتخزينها.[6]

---

[1] -نسرين منى هلال جميلة مرجع سبق ذكره ص 185

[2] - عبد الرزاق محمد ذكري، **النظام القانوني للبنوك الالكترونية، المزايا التحديات الأفاق**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص 38.

[3] - عبد الصمد حوالف، **النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[4] - فريد مشري، قاجة أمينة، لمزاردة رياض، **الحماية القانونية لوسائل الدفع الالكتروني – الجزائر نموذجا**، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي، ضرورة الانتقال وتحديات الحماية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة . 23 و 24 أفريل 2018،ص 03.

[5] -فاطمة مصفح زينة ايت علي **مفهوم الدفع الالكتروني و تميزه عن الدفع التقليدي** مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية المجلد11العدد02 ص 225

[6] -توفيق مزيان احمد بداري **اعتماد نظام الدفع الالكتروني في المنظومة المصرفية كالية لتفعيل التجارة الالكترونية** مجلة المستقبل المجلد 02العدد02 2019 ص 43

أما المشرع الجزائري فقد عرف الدفع الإلكتروني وذلك في المادة 69 من قانون النقد والقرض الامر 03 -11، والتي ورد فيها: " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل". [1]

الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الحديثة

إن ظهور وسائل الدفع الحديثة هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية أو مصارف الانترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرفت تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف وإستراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد.[2]

أصدرت مجموعة مكونة من ثمانية مصارف بطاقة، لتتحول بعد مدة إلى شبكة عالمية، كما تم الطرح في نفس الفترة البطاقة الزرقاء من قبل مصارف فرنسية.[3]

حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الالكترونية تم تزويد البطاقات مسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحتوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع.[4]

وتعددت أشكال وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ويرجع استخدام النقد الالكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الالكتروني ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات الدفع برغوتية فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات.[5]

الفرع الثالث: خصائص وسائل الدفع الالكترونية

[1] - نسرين منى هلال، جميلة دوار، مرجع سبق ذكره ،ص 184
[2] - سارة زيقم ، مرجع سبق ذكره ، ص5
[3] مصطفى بن شلاط،**واقع الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع في الجزائر**،جامعة محمد بشار ،المجلد08العدد01افريل2022ص 96
[4] - سماح شعبور، مصباح المرابطي، **وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر - واقع وتحديات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التمويل المصرفي، جامعة تبسة، 2015/2016، ص 18.
[5] -مصطفى بن شلاط ،مرجع سبق ذكره،ص96

ينشأ الدفع الالكتروني في ظل النظام الرقمي والمعالجة الالكترونية للبيانات، وهذا بعد أن كانت الدعامة الورقية هي الوسيلة المستعملة في كافة العلاقات والمعاملات بين المتعاملين الاقتصاديين نظر الدولية شبكة الانترنت، فيفترض أن وسائل الدفع الالكتروني المستعملة من خلالها تتميز بالطبيعة الدولية أيضا، فتحظى بقبول جميع الدول أي أن صفة دولية العقد الالكتروني، ولا ماديته تمتد إلى تقنية الدفع الالكتروني فوسيلة الدفع الالكتروني تستجيب لهذه السمة، حيث أنها تكون وسيلة دفع لتسوية المعاملات التي تتم عن بعد، فيتم الدفع خلال إعطاء أمر الدفع الذي يتم وفقا لمعطيات الالكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين أطراف العقد.[1]

أولا : الطابع الدولي لوسائل الدفع الإلكترونية

يقصد بالطابع الدولي لوسائل الدفع الإلكترونية أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين من كل أنحاء العالم.[2]

ثانيا: الخصائص الأخرى

إضافة إلى الطابع الدولي لوسائل الدفع الإلكترونية، فهي تتميز بمجموعة أخرى من الخصائص تظهر فيما يلي:

1 - الدفع بواسطة النقود الإلكترونية:

وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل، ومن خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.[3]

2 - استخدام وسائل الدفع الإلكترونية عن بعد:

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنيت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل الوسائل اللاسلكية، يتم إعطاء أمر بالدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.[4]

---

[1] -سعاد عبوز، **تحديث وسائل الدفع و انعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال 2017-2019**،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص نقود وبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج ،البويرة2022ص59

[2] - نبيلة كردي ،**الشيك الالكتروني**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10 عدد 02، 2013، ص ص247-260.

[3] -سارة زيقم ،مرجع سبق ذكره،ص19

[4] -أحلام سماحي،نجاة جناي،**وسائل الدفع الحديثة قي البنوك التجارية واقع و تحديات** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية قسم العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف ،مسيلة 2017 ص33

3 - الدفع بواسطة البطاقات الذكية:

هي عملية تتم من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.[1]

4 - يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:

أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.[2]

5- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات :

أ- شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهما.[3]

ب - شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك علاقة.[4]

المطلب الثاني: كيفيات التعامل بوسائل الدفع الحديثة

في وقت قياسي وبجهدٍ غير مذكور، يمكن لأي شخص في كل مكان أن يقوم بعمليات شراء أو تحويل أموال من خلال هذه العملية. لقد استطاع التطور التكنولوجي الحاصل في العالم أن يزيد الترابط بين الانترنت والبنوك والحياة البشرية، بالتالي، ازدادت حلول الدفع الإلكتروني وزاد الإقبال عليها، حيث يتوقع الخبراء أن العالم المادي سوف يصبح إلكتروني وتتم كل المدفوعات إلكترونيًا. في بداية القرن العشرين، بدأت بطاقات الدفع الالكترونية بالظهور في الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

يعود الفضل في تطور هذه البطاقات إلى فرنسا وذلك عندما صنعت البطاقة الزرقاء Blue Carte والتي م شأنها تنظيم الأحكام القانونية للبطاقات الإلكتروني كوسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني. استطاعت شركة Western Union أن تكون أول الشركات التي تُصدر بطاقات إلكتروني بشكل معدني وذلك للعملاء المميزين لها. على الصعيد الآخر، تم اعتبار شركة Mobile Corp Petroleum General Oil هي أول شركة تصدر بطاقات ائتمانية حقيقية

[1] -ابتسام السايس،صفاء نيلي،**وسائل الدفع في التجارة الالكترونية**،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2020،ص11

[2] -حدة الطويل،الخامسة سايحي،**أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة المصرفيةدراسة حالة بنك الجزائر**،مجلة أبحاث اقتصادية ،مجلد13،العدد06، 2019 ص 74

[3] - بوسكران مجيد عزوق صفيان **تطوير وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية**، المرجع السابق، ص16.

[4] - مرجع نفسه ص16

[5] -وليد اليافعي ،**الدفع الالكتروني**، مجلة مدونة،2020،دون ذكر الصفحة

وذلك في عام 1924، حيث قامت بتوزيعها على عملائها بغرض دفع قيمة البنزين في أنحاء البلاد . إن تطور التكنولوجيا جعل البطاقات الإلكترونية على شكلها الحالي في جميع الدول والتي استطاعت أن يكون لها مقام في العالم المحلي والإلكتروني في إطار يسمى التجارة الالكترونية .[1]

يلاحظ أن الشخص الذي يحمل وسيلة الدفع الالكتروني قد يكون هو صاحبها الأصلي الذي صدرت وسيلة الدفع لصالحه ، كما يمكن أن يكون شخصا آخر . فالشخص صاحب وسيلة الدفع ، هو الشخص الذي أصدرت البطاقة أو الوسيلة باسمه، و الذي فتح الحساب باسمه، وهو المسؤول قانونا عن جميع المبالغ المستحقة نتيجة استخدام أداة الدفع الالكتروني، سواء من طرفه أو من طرف الحامل الذي يعد مجرد حامل لها و الذي يقوم باستعمالها دون أن يكون مسؤولا عنها[2].

استخدام وسيلة الدفع الالكتروني يحتاج بالإضافة إلى الحامل إلى طرف آخر ، يقوم التوجه إليه لاقتناء حاجاته اليومية من سلع و خدمات، يطلق عليه في الغالب اسم التاجر . وهو مجموعة من المؤسسات التي تقبل الوفاء بوسائل الوفاء الالكتروني ، و التي تشمل المحلات التجارية و الفنادق و الشركات التجارية و المستشفيات وشركات السياحة و المطاعم و غيرها . و التي تتعاقد مع الجهة المصدرة لوسيلة الدفع الالكتروني ، من أجل تزويدها بالآلات والمعدات اللازمة لوسيلة الوفاء ؛ على أن يكون لهذه المؤسسات كيان مادي معين ، يلجأ إليه الحامل عند استعماله لوسيلة الوفاء.[3]

المطلب الثالث : أهمية وسائل الدفع الحديثة

بعدما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائط و معروفة و هي أدوات الوفاء الشائعة الاستخدام من النقود و الشركات و مع اتساع نطاق التجارة الالكترونية أصبحت تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل المعاملات التي تتم عن بعد في بيئة غير مادية.[4]

كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الأنترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية لهذا يتم الدفع الكترونيا.[5]

---

[1] -مصطفى بوادي،**نظم الدفع الالكتروني و مظاهر تطبيقها في تشريع الجزائري** ،مجلة الافريقية للدراسات القانونية ،المجلد01العدد01 ،2017ص 93

[2] - جميل عبد الباقي الصغير ، **القانون الجنائي و التكنولوجيا الحديثة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1999، ص50

[3] - الخضر رفاف ، **بطاقة الائتمان والالتزامات الناشئة عنها** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2016 ، ص 52

[4] -غلام بونفلة،عيدة موالكية،**واقع مسائل الدفع في الجزائر دراسة حالة البنك الجزائرية**،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ،جامعة 8ماي1945،قالمة،2021،ص20

[5] -عماد الدين بركات،حورية طيبي،**وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الالكترونية** ،مجلة القانون و التنمية المحلية ،المجلد01،العدد02، 2019 ،ص129

وتتجسد أهمية وسائل الدفع الحديثة في النقاط التالية : [1]

_ اختصار المسافات الجغرافية

_التعريف بالبنوك و الترويج بخدماتها

_ تقديم خدمات بنكية اخرى بجودة عالية على مدار الوقت

_ تخفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك جراء الخدمة القدمة

_ تعزيز رأس المال الفكري

_ تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

_ مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي

_ الاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية

تضاربت الآراء حول ما إذا كانت وسائل الدفع التقليدية ستزول مع مرور الزمن خاصة بظهور الوسائل الجديدة للدفع واستمرار التطور التكنولوجي في خلق وسائل للدفع تكون قريبة من المثالية، وما سنتناوله سيقربنا من حقيقة الوضع بمعرفة تطور الوسائل التقليدية في ظل ظهور تلك الحديثة.[2]

- تطوير طرق معالجة وسائل الدفع التقليدية:

لم تستعمل البنوك التطورات التكنولوجية الحاصلة لخلق وسائل دفع الكترونية جديدة فقط، بل استغلتها أيضا لصالح وسائل الدفع التقليدية حيث قامت بتحسين صورة تلك الوسائل و بتطوير طرق معالجتها، فقد ترتب عن استعمال البنوك للحاسبات الآلية انتشار ظاهرة المعالجة الالكترونية لبيانات الأوراق التجارية،[3] حيث أن الإجراءات التقليدية المعتمد عليها في معالجة الشيكات والسندات الأمر والسفتجة وحتى التحويلات أصبحت عائقا حقيقيا يحول دون ترقية النشاط المصرفي، بسبب ما تفرزه من إجراءات طويلة ومرهقة تتضمن عمليات تدوين

[1] -وداد خلدون،شهيناز قرين ،و**سائل الدفع الالكتروني و دورها في رفع إيرادات البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلقم الاقتصادية و التجارية،جامعة محمد الصديق ،جيجل،2022 ،ص34

[2] - مجيد بوسكران، صفيان عزوق، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] -الهام بالحبيب،**وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تحسين أداة البنوك ،دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية،،جامعة قاصدي مرباح،2016 ص 20

المعلومات والفرز المادي وإصدار الكشوف وإرسالها للتحصيل فكلها عمليات معقدة تستهلك الوقت والجهد والمال لذلك تم اللجوء للمعالجة الالكترونية لتلك الوسائل التقليدية. [1]

أولا : يفترض أن الوسيلة التقليدية للدفع قد أصدرت في شكلها التقليدي، أي في شكل صك متضمن كافة البيانات التي يشترطها القانون، ويمكن في هذه الحالة تداول الورقة والحصول على ضمان احتياطي بقيمتها أو الحصول على توقيع المسحوب عليه بقبول الورقة، إلى أن يتم تسليمها للبنك، ولمطالبة البنك الملتزم الصرفي بالوفاء، حينئذ يبدأ البنك في معالجة بيانات الورقة الالكترونية.[2]

ثانيا : يفترض أن منشئ الورقة أو المستفيد متصلان بالبنك عبر نظام اتصال الالكتروني، يسمح له بإعطاء أمر البنك بتحصيل قيمة نقدية من بنك الملتزم الصرفي لصالح المستفيد، فالغاية من المعالجة الالكترونية لبيانات الأوراق التجارية (الشيك، السفتجة، السند لأمر) تمكن بنك المنشئ للورقة أو حاملها الشرعي من مطالبة بنك الملتزم الصرفي بالوفاء عبر قنوات الاتصال الالكتروني بين وحدات الجهاز المصرفي مما سبق ذكره ظهر الشكل الجديد والمتطور للسفتجة وهو ما يسمى بالسفتجة المسجلة الكترونيا" magnétique change de lettre la" وهي تعتمد في البداية على السفتجة العادية أو الكلاسيكية حاملة كل البيانات اللازمة لكن غير قابلة للتداول، وهي قابلة للدفع عن طريق جهاز الكمبيوتر. حيث بمجرد وضعها من قبل الساحب إلى بنكه يقوم هذا الأخير بالاحتفاظ بها ثم ينقل بيانات على شريط مغناطيسي وهذا فيما يتعلق بكل الكمبيالات الخاصة بالساحب على مستوى نظام الاتصالات فيما بين البنوك يتم وضع قائمة بالمبالغ المستحقة الدفع وترسل لبنك المسحوب عليه، وهذه الطريقة تم إلغاء الطابع المادي أو الورقي حيث أن الشريط المغناطيسي وحده يقوم بالمعالجة.[3]

أصبحت هذه الوسيلة الجديدة مفضلة لدى المؤسسات الضخمة التي تمتلك جهازا الكترونيا ملائما، بحيث تسجل جميع البيانات المتعلقة بالسفتجة على أسطوانة مغناطيسية وتسلمها إلى عملائها، وبنفس الصيغة ظهر السند الأمر المعالج الكترونيا، حيث أن الدائن يضع السند لأمر الكلاسيكي بشكله لدى المدين الذي يعطيه لبنكه الذي بدوره يحول كل بياناته على شريط مغناطيسي، وهذه العملية أما الشيكات فهي لمعالجة آلية لفواتير العملاء وحلت الأشرطة المغناطيسية محل الورق الأخرى خضعت العملية التحسين حيث ظهر ما يسمى ب image chequeأي صورة الشيك، حيث أصبحت المعالجة لا ترتكز على الوثيقة نفسها بل على الصورة

[1] - وهيبة عبد الرحيم، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الاقتصاد الجديد ،عدد02 ، ص 204.

[2] - حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص132.

[3] -عقيلة مرشيشي،**السفتجة الالكترونية بديلة للسفتجة التقليدية** ،المجلة النقدية ،كلية الحقوق ،جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس ،دون ذكر سنة ،ص ص 202.203

المأخوذة من هذه الوثيقة، ويتم ذلك باستخدام جهاز SCANNER) جهاز نقل المستندات للحاسب).[1]

المبحث الثاني: مفهوم التجارة الالكترونية

ظهرت التجارة الإلكترونية من فترة ليست بالبعيدة، فاختلفت تعاريفها وتعددت صورها وأشكالها وأشهر شكل لها كان التسوق عبر شاشات التلفزيون، ولكنها لم تعرف في تلك الآونة بأنها شكل من أشكال التجارة الإلكترونية إلى غاية ظهور الأنترنت وبداية استخدامها في الأغراض التجارية.[2] فظهر شكل جديد للتجارة وهي التجارة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت، فكان لهذه الأخيرة الفضل الأول في تعريف الناس بمصطلح التجارة الإلكترونية وانتشارها.

ارتبط هذا النوع الجديد من التجارة بالأنترنت نظرا لاستخدامها في الأغراض التجارية، فقيل أنّها عبارة عن المعاملات التجارية التي تتم عن طريق شبكة الأنترنت دون غيرها من وسائل التكنولوجيا الأمر الذي يستدعي منا ضرورة التعرف عليها والبحث في نشأتها.[3]

المطلب الأول: التطور التاريخي للتجارة الإلكتروني

تعود بوادر التجارة الإلكترونية إلى التعاملات التي كانت تتم بين منشآت الأعمال من خلال شبكات مغلقة يتم حمايتها عن طريق حقوق الملكية الفكرية وكان ذلك منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، وذلك من خلال ابتكار نظام التحويل الإلكتروني للأموال ""EFT"" الذي كانت تطبقه البنوك من أجل تبادل المعلومات حول الحسابات عن طريق شبكة خاصة للاتصالات. فنظام التحويل الإلكتروني هو طريقة تستخدم من أجل إجراء عمليات التحويل من خلال إبلاغ بنكا عبر الوسائط الإلكترونية ببيانات السداد المتعلقة بالتحويلات الإلكترونية والحوالات الكثيفة

[1] - وهيبة عبد الرحيم، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[2] - السيد عليوة، **التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي**، دار الأمين، مصر، 2002، ص 39.

[3] -سارة الساكر،**التجارة الالكترونية و أفاق تطورها في البلدان العربية دراسة حالة** ،مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية،كلية العلوم االاقتصادية و التجارية ،جامعة الشهيد حمى لخضر ،الوادي 2015 ص 34

التي سيقوم بها العميل بسهولة وبشكل سريع وأمن، ولكن مدى هذه التطبيقات لم يتجاوز المؤسسات التجارية العملاقة.[1]

الفرع الأول: ظهور التبادل الإلكتروني

ظهرت بوادر التجارة الإلكترونية مع ظهور التبادل الإلكتروني للبيانات "EDI" الذي أخذت تتعامل به مختلف المنشآت الكبيرة في كافة القطاعات[2] ، فوسع تطبيق هذا النوع من التجارة من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى، وتسبب في ازدياد شركات المساهمة ونقلها من مؤسسات مالية إلى مصانع وبائعي التجزئة ثم ظهرت تطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية مثل بيع وشراء الأسهم.... غير أن بداية الانتشار الحقيقي للتجارة الإلكترونية كان خلال التسعينات من القرن الماضي تزامنا مع استخدام الأنترنت للأغراض التجارية ومن ثم تم تطوير تطبيقاتها بصورة كبيرة، إذ شهدت سنة 1994 إنشاء أول موقع لبيع الكتب عبر الأنترنت من طرف المحلل المالي "Jeff Bezos" بالتعاون مع" Amazon.Com".[3]

وقد أثير موضوع التجارة الإلكترونية بصفة رسمية لأول مرة في منظمة التجارة العالمية باقتراح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع المجلس العام للمنظمة في في فيفري ، وفي سنة 1999 أنشأت شركة جنرال موتورز" أكثر من 18000 صفحة199*. من المعلومات على موقعها www.gm.com.[4]

الفرع الثاني: عوامل نشأة التجارة الإلكترونية

ساهمت عدة عوامل في ظهور وانتشار التجارة الإلكترونية أهمها التطور في النظم التجارية المختلفة والتحول في الهياكل الاقتصادية لمختلف الدول نحو مزيد من الاعتماد على قطاع الخدمات وعلى رأسها المعلومات والاتصالات، إلى جانب التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمثل ثورة حقيقية غير مسبوقة منذ الثورة الصناعية، إذ يرى البعض أنّ هذه التجارة هي الترجمة الاقتصادية العالمية الأولى لثورة المعلومات. ناهيك عن التطور في السياسات التجارية نحو التحرير الاقتصادي، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي والعالمي من خلال الإتفاقات المختلفة أهمها منظمة التجارة العالمية وما تشرف على تنفيذه من اتفاقات تجارية متعددة الأطراف.[5]

---

[1] -امل تباني،سعيدة مريمد ،**واقع و مستقبل التجارة الالكترونية في جزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة 8ماي1945،قالمة،2020،ص3

[2] - عمار حداد ،**التجارة الالكترونية**،دار الفاروق،مصر،2003،ص11

[3] - السيد عليوة، **التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي**، دار الأمين، مصر، 2002، ص 18.

[4] -محمود عبد السالم،جمال قاسم حسن،**التجارة الالكترونية**،سلسة كتيبات تعريفية ،موجهة الى الفئة العمرية الشبابية ،العدد20، 2021،ص9

[5] - السيد أحمد عبد الخالق ،**التجارة الإلكترونية ،والعولمة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ، مصر، 2006، ص ص23،22

وتعمل المنظمة أيضا على تعميق ونشر وتحرير التجارة العالمية من خلال المؤتمرات التي تعقدها، وما يقوم به المجلس العام والمجالس واللجان الفرعية في المنظمة، ومن أهم الاتفاقات في هذا الصدد اتفاق تحرير الخدمات، واتفاق تحرير خدمات الاتصالات في 15 فيفري 1997 ، واتفاق تحرير التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات في 26 مارس 1997 ، واتفاق تحرير الخدمات المالية في ديسمبر 1997، وتم التوقيع عليه من عدد من الدول تمثل 95% من أسواق الخدمات المالية على مستوى العالم ودخل حيز النفاذ في عام 1999. [1]

ويدل على ذلك ما ورد في المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في جنيف في 20 ماي 1998 حول التجارة الإلكترونية، بضرورة إنشاء برنامج لدراسة كل المسائل التجارية الناشئة عن التجارة الإلكترونية وهو ما تحقق في 25 سبتمبر من ذات العام لإجراء مناقشات حولها من قبل المجلس العام ومجلس الملكية الفكرية ومجلس الخدمات ولجنة التجارة الإلكترونية والاتفاق كذلك على الاستمرار في عدم فرض ضرائب جمركية على التعاملات الإلكترونية عبر الحدود.[2]

المطلب الثاني: التعرف على التجارة الإلكترونية

إن مصطلح التجارة الإلكترونية الذي ابتكرته وصاغته شركة IBM وعممت استخدامه مجموعة Gartner يلفه بعض الغموض إذا لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لعدم تبلوره بشكل كاف.

عرف الفقه التجارة الإلكترونية بأنها: "مجموع المبادلات التجارية التي يتم من خلالها الشراء عبر شبكة اتصالات عن بعد".[3]

وبالتالي فهي عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات باستخدام شبكة الأنترنت، فتتقاطع التجارة الإلكترونية مع العديد من التخصصات مثل المحاسبة، قانون الأعمال، علوم الحاسوب وسلوك المستهلك والاقتصاد... لأنها عبارة عن نظام بيع وشراء سلع وخدمات ومنتجات عن طريق العالم الافتراضي، وتحويل الأموال والبيانات لتنفيذ هذه المعاملات.

الفرع الأول: نظرة المنظمات الدولية للتجارة الإلكترونية

[1] -علي حدو ،**انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الالكترونية المالية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر،قسم مالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة الجزائر-3- ،2012 ،ص22

[2] -فهد العيتاني ،**الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية** ،مذكرة تمهيدية عن المنظمة التجارة الالكترونية ،جامعة الملك عبد العزيز2020،ص21

[3] C. Bitouzet، ***Commerce électronique***، Hermès، Paris، 1999، P113-

أنّ مصطلح التجارة الإلكترونية يدل على: "مجموع المبادلات الإلكترونية المتعلقة بالنشاطات التجارية، فهي تتعلق بالعلاقات بين المنشآت فيما بينها كما تتعلق أيضا بالعلاقات بين المنشآت والحكومة بالإضافة إلى المبادلات بين المنشآت والمستهلكين".[1]

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فإنّ مصطلح التجارة الإلكترونية يدل بصفة عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمنشآت، معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات خاصة النصوص، الصور، الأصوات، ويدل كذلك على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية في المنشآت والإجراءات التي تسهل النشاطات التجارية كتسيير المنشآت المفاوضات التجارية والعقود، الأطر القانونية والتنظيمية والتسويات فيما يخص التسديدات والجباية".[2]

أما المنظمة العالمية للتجارة فترى أنّ التجارة الإلكترونية تشمل أنشطة السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية، وتشمل المعاملات التجارية طبقا لهذا التعريف ثلاثة أنواع من العمليات:[3]

1- عمليات الإعلان عن المنتج وعمليات البحث عنه.

2- عمليات تقديم طلب الشراء وسداد ثمن المشتريات.

3- عمليات تسليم المشتريات.

الفرع الثاني: نظرة القانون للتجارة الإلكترونية

لم يعرف التشريع التجارة الإلكترونية تاركا هذا المجال للفقه وأعضاء المجتمع الدولي، حيث أكدت التعاريف المنوه بها أعلاه على تباين التعريف الاصطلاحي المعطى للتجارة الإلكترونية، فبينما يحصرها البعض في عملية الشراء والبيع اعتمادا على الوسائل الإلكترونية فإنّ البعض الآخر يوسعها لتشمل إنجاز مختلف الأعمال من خلال الوسائط الإلكترونية، لكنها تشترك كلّها في التأكيد على ضرورة توفر الوسيلة أو الوسيط الإلكتروني.

فالتجارة الإلكترونية مفهوم مفتوح إلى حد كبير في الوقت الحاضر، فالنشاطات التي يمكن إدراجها ضمنه متغيرة وليست معروفة مسبقا، بل هي نشاطات متنوعة وفي تزايد مستمر، حتى أنّ القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية الذي دعمته لجنة الأونسيترال سنة 1996 لم يشر إلى

[1] -نبيل بوفليح،محمد طرشي،**التجارة الالكترونية في دول العربية بين الواقع و المأمول** ،مجلة اقتصاديات ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الجزائر،2021،ص38

[2] - -إبراهيم بختي **التجارة الإلكترونية** ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص 40.

[3] -صبيحة عبد اللاوي،تطور **التجارة الالكترونية حالة الجزائر**،دفاتر البحوث العلمية ،المجلد 09،العدد01،2021،ص692

تعريف محدد لها نظرا لأنه قد تنشأ الحاجة لاستيعاب التطورات التقنية التي سوف تحدث مستقبلا.[1]

المطلب الثالث: خصائص وأنواع التجارة الإلكترونية.

الفرع الأول : خصائص التجارة الالكترونية.

يقصد بالخصائص مجموع الصفات التي تميز التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية، فهي تجارة تعتمد على الوسيط الإلكتروني إذ أنّ التعاملات بين المشاركين في هذه التجارة تتم من خلال وسائل إلكترونية، وقد يكون هذا الاعتماد كليا بدءا من عرض المنتوج إلى غاية تسليمه وذلك بالنسبة لبعض السلع، أو جزئيا لباقي الخدمات التي تستدعي التعامل المباشر. الأمر الذي يجعل منها تجارة عابرة للحدود، فيمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يتعامل بها بغض النظر عن جنسيته أو مكان تواجده، وهذا ما يطرح عدة إشكالات خاصة من الناحية القانونية كالقانون اللآزم تطبيقه في حالة النزاع بين المتعاملين.[2]

أولا: السرعة والائتمان

تساهم التجارة الإلكترونية في تطوير منشآت الأعمال وتحسين أدائها، فلها الأثر الكبير على خطط معظمها لتصبح هذه التكنولوجيات مألوفة لديها على نحو سريع من حيث تعلم وفهم تلك الوسائل التكنولوجية فهما كاملا إلى جانب فهم قوتها لإعادة تشكيل علاقاتها مع العملاء، وبصورة مماثلة تحتاج وسائل التكنولوجيا الجديدة اتجاهات تنظيمية جديدة. كما تؤثر التجارة الإلكترونية إيجابيا على أداء المنشآت ويبرز ذلك من خلال توفير وسائل وأساليب جديدة للترويج للمنتجات، وكذا قنوات جديدة لتصريفها، وأيضا تحسين خدمة العملاء نتيجة الإتصال المباشر بهم ومعرفة أراءهم وتطلعاتهم، بالإضافة إلى المساهمة في تخفيض التكاليف المباشرة كتلك المتعلقة بعملية التوزيع بالطرق التقليدية.[3]

وتتميز أيضا التجارة الإلكترونية بالغياب الكلّي أو الجزئي للمستندات الورقية في معاملاتها، إذ يمكن إتمام صفقة تجارية كاملة بدءا من التفاوض على الشراء والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها إلكترونيا دون تبادل مستندات على الإطلاق،[4] وهنا تظهر مشكلات جديدة في إثبات التعاملات والعقود وتوثيق الحقوق والالتزامات وإثبات صحة التوقيعات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وهذا ما أدى بمنظمات دولية وحكومات متعددة إلى وضع قانون خاص بالتجارة الإلكترونية. إضافة إلى مسألة الائتمان في إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية خاصة

[1] -الحداد وآخرون **نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر**، معهد التخطيط القومي، مصر، 2002، ص17

[2] -نادين بريكي ،دنيا عماري،**واقع التجارة الالكترونية في جزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية،جامعة محمد البشير الابراهيمي،برج بوعريريج ،2023 ،ص6

[3] -- إبراهيم العيسوي **التجارة الإلكترونية** بدون طبعة المكتبة الأكاديمية، مصر، 2003، ص 32-33.

[4] -نصار محمد الحلالمة،**التجارة الالكترونية في القانون**،طبعة أولى ،دار الثقافة ،عمان،2012،ص65

وأنّ البعض قد اختص في الدخول إلى برامج أجهزة الحاسوب واختراقها والتغيير في محتوى الرسائل أو إرسال رسائل أخرى مغلوطة ينتج عنها نتائج بالغة الخطورة إلا أنه بالرغم من كل هذه المشكلات تبقى تتميز التجارة الإلكترونية بالسرعة الفائقة أي سرعة التعاقد وسرعة التسليم بالنسبة لكثير من الصفقات وفق نظام الوقت المحدد، ومن ثم فهي تختزل عنصر الزمن، فلقد اعتدنا أن نذكر عند التفرقة بين التجارة المحلية والدولية عاملي المسافة والوقت،[1] والواقع أنّ التجارة الإلكترونية الدولية جاءت لتختزل هذين العاملين، إذ هي : ، تختزل الحدود وتتم في وقت قصير للغاية، ومن ثم فهي تحدث ربما على نحو أسرع من التجارة الداخلية بدون وسائل إلكترونية، إذ يمكن شراء كتاب ودفع مقابله والحصول عليه في نفس الوقت الذي يجلس فيه الإنسان على مكتبه، على نحو أسرع مما لو ارتدى ثيابه وخرج لشرائه من مكتبة تقع في أوّل الشارع الذي يقطن فيه.[2]

ثانيا: المرونة والشفافية.

ربما يعد من أكثر السمات المميزة للتجارة الإلكترونية هي الشفافية خاصة فيما يتعلق بالأسعار، وبخصوص البائع الإلكتروني فإنّ العالم يكون مرئيا أمامه المنافسين، الموردين، الأسعار، الخصومات... مما يمكن من المقارنة بسهولة بين العروض المتنافسة، وتدعم النظرية الاقتصادية ونظرية سلوك المستهلك هذا الافتراض القائل بأنه كلما زادت معرفة المشترين بأسعار البائعين كلّما ارتفعت حساسيتهم للسعر.[3]

كذلك فإنّ المسوقين الذين يجدون صعوبة في تمييز منتجاتهم، وكذلك الوسطاء الذين يقومون ببيع المنتجات التي تتوافر لدى المشترين معلومات كثيرة عنها، سوف يواجهون صعوبة تتعلق بحساسية المشترين لأسعارهم وذلك بعكس الحال بالنسبة لمسوقي العلامات المميزة أو السلع الخاصة. وحيث أن الكثير من العملاء سوف يرحلون عبر الأنترنت للبحث عن أفضل الأسعار بدلا من النقل الشخصي بين المتاجر، فإنّه من المتوقع أن ترتفع مظاهر الحساسية السعرية في المستقبل بالنسبة للعديد من المنتجات.[4]

ومن ناحية أخرى فإنّ تطور تكنولوجيا الأنترنت سوف يكون تأثيره على التسعير للعملاء من المنشآت، كما أنّ إتباع المنشآت لنموذج الكشف عن الأسعار" Name Your Own Price"

---

[1]-المرجع نفسه ،ص62

[2] -نعيمة يحياوي،**التجارة الالكترونية واثارها على اقتصاديات الأعمال العربية**،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد02 ،2010 ،ص224

[3] - عمر حسين المومني، **التوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار وائل الأردن، 2003، ص34.

[4] -ياسمين بلعمري،**دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة 8ماي1945، قالمة،2021،ص07

والذي شاع استخدامه في أسواق المستهلك، يزداد يوما بعد يوم، كما أنّ المشتري الحكومي والذي يستند إلى نظام المناقصات في الأساس سوف يدعم هذا الاتجاه.[1]

الفرع الثاني: أنواع التجارة الإلكترونية

اتسع مفهوم التجارة الإلكترونية عبر الزمن وامتد ليشمل التعاملات بين الأجهزة الحكومية بعضها مع بعض، كأن تؤجر وزارة ما ممتلكات خاصة بها لهيئة حكومية باستعمال أحد الوسائط الإلكترونية والتعاملات بين الأجهزة الحكومية والمنشآت ومن أمثلتها ما يتعلق بالضرائب والأوضاع النقدية والمالية التي تنشرها الحكومة على الأنترنت، وكذا التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين أو العكس كقيام المستهلكين بدفع الرسوم مقابل خدمات معينة من خلال الأنترنت، إضافة إلى التعاملات فيما بين المنشآت والأجهزة الحكومية كأن تقدم المنشآت عروضها في المناقصات الحكومية من خلال شبكة الأنترنت. كما يوجد التعاملات فيما بين المنشآت بعضها مع بعض أو فيما بينها وبين المستهلكين كقيامها بعرض مختلف منتجاتها للجمهور عبر الأنترنت، وتشمل أيضا التجارة الإلكترونية التعاملات بين المستهلكين أنفسهم[2].

اولا: التجارة الإلكترونية المتعلقة بالمنشآت

تعتبر التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال أساس التجارة الإلكترونية، يعود ظهورها إلى التعاملات التجارية التي كانت تتم بين منشآت الأعمال الكبيرة من خلال التحويل الإلكتروني للأموال والتبادل الإلكتروني للبيانات وهي تتمثل في قيام المنشآت بالحصول على احتياجاتها من بعضها البعض، كإرسال منشأة ما طلبياتها من المواد الأولية لمورديها عبر شبكة الأنترنت، وقد يكون هذا داخل الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول على اعتبار أن التجارة الإلكترونية عابرة للحدود،[3] ومن هنا تلعب هذه التجارة دورا مهما بالنسبة للمنشآت التي تشترك في عملية إنتاجية واحدة وتكون موجودة في عدة دول أو ما يعرف بتدويل الإنتاج، إذ يمكنها تعتمد على مختلف الوسائط الإلكترونية للاتصال فيما بينها.

كما تعتبر التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والمستهلكين صورة أخرى من صور التجارة الإلكترونية ويطلق عليها أيضا التجارة الإلكترونية بالتجزئة، حيث شهد هذا النوع نموا واتساعا كبيرين منذ ظهور الوب نتيجة التطورات التكنولوجية المتلاحقة وانتشار الكمبيوتر الشخصي والهاتف النقال، ويتمثل في قيام منشآت الأعمال بالترويج لأعمالها عبر الأنترنت ومختلف الوسائط الإلكترونية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستهلكين من خلال ما يعرف

[1] -منال سامحي،**التسويق الالكتروني و شروط تفعيله في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة وهران،2015،ص 61

[2] - - ثابت عبد الرحمان ادريس جمال الدين محمد المرسي، **التسويق المعاصر**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر ، 2005، ص 454-455

[3] -منير نوري،**التجارة الالكترونية و التسويق الالكتروني** ،ديوان المطبوعات جامعية ،جزائر،2014،ص13

بالفهرس الإلكتروني ومراكز التسويق الافتراضية وغيرها.[1] وقد يشير هذا النوع من التجارة الإلكترونية إلى أحد الأمور التالية:[2]

-الشراء بواس اسطة بيع بالمزاد العلني عبر الأنترنت.

- التسوق في مخزن على الوب.

زيارة موقع موجود على الوب فقط.

-تحديد مكان وجود شيء ما لشرائه من خلال مجموعة الأخبار.

-اختيار الشراء نتيجة لإعلان وصل إلى المستهلك بواسطة البريد الإلكتروني.

- البحث عن شيء عبر الأنترنت ثم طلبه بواسطة البريد العادي أو بواسطة الهاتف.

ثانيا: التجارة الإلكترونية المتعلقة بالحكومات

يشمل هذا النوع من التجارة كل من التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والحكومة وبين الحكومة والمستهلكين، حيث يتمثل الأول في قيام منشآت الأعمال بتلبية طلبات الأجهزة الحكومية من السلع والخدمات بالاعتماد على الوسائل الإلكترونية، ويشهد هذا النوع اهتماما متزايدا خاصة مع ظهور ما يعرف بالحكومة الإلكترونية".[3]

أما النوع الثاني يحظى باهتمام الحكومات والدوائر الحكومية المختلفة لتطوير ما تقدمه من خدمات للجماهير بتكلفة قليلة، سواء من حيث الحصول على المعلومات والبيانات أو تلبية بعض المطالب مثل خدمات المطارات، واستخراج وثائق الحالة المدنية ورخص السيارات، والتراخيص لممارسة المهن، بل حتى صرف الرواتب والمعاشات". كما توسع نطاق التجارة الإلكترونية فأصبح بين المستهلكين، حيث يتميز هذا النوع بإمكانية البيع والشراء ما بين المستهلكين، فيمكن للمستهلك عرض ما يرغب في بيعه عبر مواقع إلكترونية خاصة " واد كنيس أفضل مثال على ذلك "، ومن ثم يقوم أفراد آخرون بتصفح هذه المواقع واختيار السلع التي يحتاجونها، ويمكن أن تكون هذه الأخيرة سيارات أو أجهزة إلكترونية أو منزلية أو مساحيق التجميل وغيرها. ومن أبرز الأمثلة على المواقع العالمية التي تعتمد هذا النوع من التجارة

[1] -مجيد نشأت،**التجارة الالكترونية ،الاعمال الالكترونية في منظمات الاعمال** ،تخصص حاسبات و نظم معلوماتية ،دون ذكر السنة،ص2

[2] - بشير عباس العلاق، **تطبيقات الأنترنت في التسويق**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2003، ص438.

[3] -جمال قاسم حسن،محمود عبد السلام ،**التجارة الالكترونية** ،مرجع سبق ذكره،ص11

الإلكترونية هو موقع Craigslist.[1] وفي الأخير نشير إلى أنّ الأنواع الأكثر رواجا في الدول التي ظهرت وانتشرت فيها التجارة الإلكترونية هي:[2]

-التجارة الإلكترونية بين المستهلكين.

-التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال.

-التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والمستهلكين.

[1] -مرجع نفسه،ص11

[2] - السيد أحمد عبد الخالق **التجارة الإلكترونية ،والعولمة** المرجع السابق، ص48

الفصل الثاني:
علاقة وسائل الدفع الحديثة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد:

يعد تطور التكنولوجيا ووسائل الدفع الحديثة أمرا لا يمكن تجاهله في عالم التجارة الالكترونية، فقد أحدثت ثورة حقيقية في طرق الدفع والتبادل التجاري، وترتكز علاقة وسائل الدفع الحديثة والتجارة الالكترونية على تفاعل وثيق بين الابتكار التقني واحتياجات المستهلكين وتوجهات سوق العملات أيضا.

شهد قطاع التجارة الالكترونية في الجزائر نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث شهدت البلاد انتشارا متزايدا لوسائل الدفع الالكتروني مثل البطاقات الائتمانية والدفع الالكتروني عبر الانترنيت والتطبيقات المصرفية الذكية، تقوم هذه الوسائل بتسهيل عمليات التبادل التجاري وتعزيز الثقة بين كل من البائع والمشتري.

على الجانب الآخر يعتبر الانتقال الى وسائل الدفع الحديثة في الجزائر خطوة ضرورية نحو تطوير البنية التحتية الرقمية وتسيير العمليات التجارية، فمن بين آثارها نعرج بالذكر الى ذكر مزاياها وعيوبها والتحديات التي تواجهها، مع ذلك لا يمكن انكار الآثار الإيجابية التي تنطوي عليها.

ولتوضيح المفاهيم والتفصيل فيما سبق ذكره ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل الى علاقة وسائل الدفع الحديثة والتجارة الالكترونية في الجزائر، حيث وزعت نقاط هذا الفصل على مبحثين أساسين هما:

المبحث الأول: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

تتسم التجارة الالكترونية في الجزائر بنمو متسارع وتطور ملحوظ حيث شهدت السنوات الأخيرة ازدياد في عدد المتاجر الالكترونية وكذا المنصات التجارية عبر الأنترنيت، يعود هذا النمو الى توسع استخدام الانترنت وانتشار الهواتف الذكية، مما جعل التسوق عبر الانترنت أكثر يسرا وشيوعا.

سنتناول في هذا المبحث الإطار التشريعي للتجارة الالكترونية في الجزائر كمطلب أول، واستعمال وسائل الدفع الحديثة في الجزائر كمطلب ثاني.

المطلب الأول: الإطار التشريعي للتجارة الالكترونية بالجزائر

ظهرت التجارة الالكترونية نتيجة للتغيرات الجذرية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية وكانت بهدف تسيير المعاملات والمبادلات التجارية بطرقة الكترونية، وتم تصنيف الجزائر في المرتبة 95 عالميا في مبيعات التجزئة عبر الانترنيت، حيث ضم تقرير الامم المتحدة للتجارة UNCTADلسنة 2016ضم 137 دولة، ويتضمن هذا الفرع الاطار القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر ، وواقع البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر .[1]

الفرع الأول: تنظيم التجارة الالكترونية في ضوء القواعد العامة:

حاول المشرع الجزائري سن بعض القوانين ذات الصلة بالتجارة الالكترونية، من خلال تعديل أحكام القانون المدني (أولا) ثم عن طريق تنظيمها بموجب أحكام القانون رقم -04 15المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين (ثانيا) :

أولا: الاطار القانوني لتنظيم التجارة الالكترونية في القانون المدني

حيث اعترف في القانون المدني لسنة 2005 بالكتابة الالكترونية مانحا اياها قوة الاثبات الممنوحة للكتابة الورقية واعتبرها دليل اثبات، واستوجب الأمر وجود التوقيع الالكتروني الذي يعد شكلا جديدا للتوقيع يتماشى وطبيعة المعاملات الالكترونية ذات الصبغة السريعة والبعيدة.

1_ **الكتابة الالكترونية**: عرف المشرع الجزائري الكتابة الالكترونية في نص المادة 323 مكرر من القانون المدني على ما يلي:

ينتج الاثبات بالكتابة من تسلسل حروف او اوصاف او ارقام او اية علامات او رموز ذات مهنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة تتضمنها، وكذا طرق ارسالها.

كما تنص المادة 323مكرر1من نفس القانون على أنه: يعتبر الثبات في الكتابة بالشكل الالكتروني كالاثبات بالكتابة على الورق، بشرط امكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وان تكون معدة ومحفوظة في ظرف تضمن سلامتها.

يستفاد من هاتين المادتين ان المشرع الجزائري اعتد بالكتابة الالكترونية الى جانب الكتابة العادية، واضفى عليها حجية الورقة العادية شريطة التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها، وأن تكون محفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

[1] - نسيمة شيخ، محمد زكرياء شيخ، **تنظيم التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري**، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، العدد 4، 2022، ص ص 240 ، 241.

ومن القوانين ذات الصلة 04-2 المؤرخ في 23يونيو 2004 المعدل والمتمم الذي يحدد شروط تحديد الفاتورة وسند التحويل.

ومن القوانين ذات الصلة أيضا القانون رقم 09-03 المؤرخ في 15فبراير 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش .

ومن القوانين ذات الصلة أيضا المرسوم التنفيذي 09-65 المؤرخ في 07 فبراير 2009 يحدد الكيفيات الخاصة بالاعلام حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع والخدمات المعينة.

2- التوقيع الالكتروني [1]: صدر قانون رقم 15-04 يحدد القواعد العامة المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني يمكن له أن يتكفل بالمتطلبات القانونية التنظيمية والتقنيات.

يعرف التوقيع الالكتروني بأنه ما يوضع على محرر الكتروني، ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو اشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره .

نص المشرع الجزائري في المادة 327 الفقرة الثانية من القانون المدني المعدلة بموجب القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 على ما يلي : ويعتد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323مكرر 1 اعلاه .

وبالرجوع الى نص المادة 323مكرر 1 من القانون المدني نجدها تقضي بما يلي: يعتبر الاثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط امكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

يستفاد من هاتين المادتين أن المشرع الجزائري أخذ بالتوقيع الالكتروني وقرن حجيته بالشروط المنصوص عليها في المادة 323مكرر 1، والمتمثلة في وجوب التأكد من هوية الشخص الذي أصدر الورقة الالكترونية ووجوب اعدادها وحفظها في ظروف تضمن سلامتها، فمتى توافرت الشروط اللازمة لصحة التوقيع الالكتروني اكتسبت الورقة الالكترونية نفس الحجية التي قررها المشرع للورقة التقليدية .

ثانيا: الإطار القانوني للتجارة الالكترونية في قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين رقم 04-15

[1] - فاتح بهلولي، **النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في ظل التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ص 79.

لم يكتف المشرع الجزائري بتعديل نصوص الاثبات في القانون المدني الجزائري بموجب القانون رقم 05-10 الصادر في 20 يونيو 2005، فأصدر قانونا مستقلا لتنظيم السندات الالكترونية وهو القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير في 20 يونيو 2005 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين .

1_التوقيع الالكتروني: [1]

لم يعرف المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني في القانون المدني، وانما نص فقط على حجيته والشروط اللازمة لاكتساب هذه الحجية ، غير أنه تدخل بموجب القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فبراير 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ،وعرف التوقيع الالكتروني في المادة الثانية منه على أنه : بيانات في شكل الالكتروني ،مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية اخرى ، تستعمل كوسيلة توثيق .

ومن صور توقيع الالكتروني تختلف أشكال وصور التوقيع الالكتروني بالاختلاف الطريقة المتبعة في اظهاره، كما تتباين هذه الصور فيما بينها من حيث درجة الثقة ومستوى ما تقدمه من ضمان بحسب الاجراءات المتبعة في اصدارها وتأمينها وتقنيات التي تخرجها، فقد يتخذ التوقيع الالكتروني شكل حروف أو أية رموز كانت يختارها الشخص من لوحة الطابع، كما قد يكون مجرد نسخ للتوقيع العادي أو عبارة عن وحدات ضوئية أو رقمية أو كهرومغناطيسية.

2_التصديق الالكتروني:

لتحقيق الأمن والثقة في البيئة الرقمية الافتراضية لا بد من وجود شخص ثالث محايد يصدر شهادات تصديق تعرف بالشخص الموقع وتضمن التزامه بمضمون المحرر الالكتروني ، لهذا نص المشرع الجزائري في المادة الثانية من القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين على أن جهات التصديق الالكتروني تقسم الى جهتين هما : الطرف الثالث الموثوق ومؤدي خدمات التصديق الالكتروني ، وعرفهما في الفقرتين 11 و 12 من نفس المادة على التوالي : الطرف الثالث الموثوق : شخص معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق الالكتروني موصوفة ، وقد يقدم خدمات أخرى متعلقة بالتصديق الالكتروني لفئة المتدخلين في الفرع الحكومي ، مؤدي خدمات التصديق الالكتروني :شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق الالكتروني موصوفة ، وقد يقدم خدمات أخرى في مجال التصديق الالكتروني .

تكمن أهمية شهادة التصديق الالكتروني في كونها شهادة تؤكد فيها هيئة التصديق مدى صحة التوقيع الالكتروني ونسبته الى صاحبه، كما تحدد هوية الموقع.

[1] - عبد الحليم بن بادة، **مجلة الدراسات القانونية**، جامعة غرداية، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 679 .

الفرع الثاني : تنظيم التجارة الالكترونية في ضوء القواعد الخاصة 18-05 [1]

أمام عدم كفاية النصوص القانونية السابقة لتنظيم التجارة الالكترونية بمختلف جوانبها، تدخل المشرع الجزائري مؤخرا وأصدر القانون رقم 18-05 بتاريخ 10 ماي 2018، والذي وضع بموجبه الإطار العام للتجارة الالكترونية بمختلف جوانبها.

أولا : مجال تطبيق التجارة الالكترونية :[2]

ان قانون التجارة الالكترونية الجزائري يسري كأصل عام على المعاملات التجارية الالكترونية متى توافرت في أحد أطراف العقد الالكتروني الشروط المنصوص عليها في هذا القانون:

1 من حيث الاشخاص:

لقد نصت المادة 2 من مشروع القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات أنه يطبق القانون الجزائري اذا كان أحد أطراف العقد الالكتروني:

_ أن يكون متمتعا بالجنسية الجزائرية

_ مقيما اقامة شرعية في الجزائر

_ شخصا معنويا خاضعا للقانون الجزائري

_ أو كان محل العقد محل ابرام أو تنفيذ في الجزائر

ولقد ارتأى المشرع الجزائري استثناء معاملات وعقود مهينة من نطاق سريان هذا القانون تبعا لاعتبارات عديدة ترجع اما لأهميتها أو لمسامها بالنظام العام والأمن العمومي، وقد بينت المادتان الثالثة والخامسة من القانون المعاملات المستثناة من نطاقه، والتي تتمثل فيما يلي:

_ لعب القمار والرهان واليانصيب

_ مشروبات الكحولية والتبغ

_ المنتوجات الصيدلانية

_ المنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التجارية

_ كل سلعة أو خدمة محظورة بموجب التشريع المعمول به

_ كل سلعة أو خدمة تستوجب اعداد عقد رسمي، كما هو الشأن بالنسبة للبيع الوارد على عقار، والرهن الرسمي.

[1] - إبراهيم يامة، **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 5، العدد2، 2019، ص 07.
[2] - نسيمة شيخ، محمد زكرياء شيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 246 ، 247.

2 من حيث المعاملات التجارية الالكترونية:

شروط ممارسة التجارة الالكترونية لقد نصت المادة 07 من مشروع القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات على شرطين أساسيين من أجل الممارسة هاته التجارة وهما:

_ التسجيل في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية.

_ نشر موقع الكتروني أو صفحة الكترونية على الأنترنت، مستضاف في الجزائر بامتداد.

ثانيا: حماية المستهلك من مخاطر التعاقد الالكتروني : [1]

ان الخطر الذي يتعرض له المستهلك في اطار التجارة الالكترونية أكبر من الخطر في التجارة التقليدية، لأنه عاجز عن فحص المبيع ومعاينته، فتدخل المشرع الجزائري في قانون التجارة الالكترونية رقم 18-05 ، ووضع مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف الى حماية المستهلك الالكتروني باعتباره الطرف الضعيف .

1 _ حماية المستهلك الالكتروني السابقة على ابرام العقد

وفر المشرع الجزائري للمستهلك الالكتروني حماية قانونية تبدأ قبل ابرام العقد، وذلك من خلال حمايته من الاشهار المضلل (أ)، والتزام المورد الالكتروني باعلامه وتبصيره(ب).

أ _ حماية المستهلك من الاشهار الالكتروني المضلل :

يشترط فيه مجموعة من الشروط:

_ أن يكون الاشهار الالكتروني محددا .

_ ألا يمس الاشهار الالكتروني بالنظام العام وآداب العامة

_ أن يتضمن الاشهار الالكتروني شروطا صحيحة وواضحة

ب _ الالتزام بالاعلام المستهلك:

_ هوية المورد الالكترونية .

_ اعطاء البيانات الاساسية للسلع والخدمات .

2 _ حماية المستهلك الالكتروني اللاحقة على ابرام العقد :[2]

[1] - - إبراهيم يامة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] - نسيمة شيخ، محمد زكرياء شيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 246 ، 247.

لا تتوقف الحماية القانونية للمستهلك في عقود التجارة الالكترونية بمجرد ابرام العقد، فهو بحاجة الى الحماية حتى بعد ابرامه، نظرا للطبيعة الخاصة للعقد الالكتروني الناجمة عن الوسيلة التي يبرم بها ، ومن أهم الاليات حماية المستهلك بعد ابرام العقد هي :
حقه في العدول.

لقد تناول المشرع الجزائري في القانون رقم 18-05 المؤرخ في 2018 والمتعلق بالتجارة الالكترونية حق المستهلك الالكتروني في العدول، حيث نصت المادة 11-14 على ما يلي :
يجب أن يتضمن العرض التجاري الالكتروني **على الأقل** ، ولكن على سبيل الحصر .... شروط وآجال العدول عند الاقتضاء.

وقد نص المشرع على العدول ايضا في القانون رقم 18-09 المعدل والمتمم للقانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش في الفترة الثانية من المادة 19 منه، والتي جاء فيها أن:
العدول هو حق المستهلك التراجع عن اقتناء منتوج ما دون وجه سبب.

وقد آجاز المشرع الجزائري ممارسة الحق في العدول خلال مدة زمنية محددة، وبشروط معينة، والا سقط هذا الحق حفاظا على استقرار المعاملات، ويتضح لنا أنه لم يحدد مدة العدول عن العقد الالكتروني صراحة ، وانما تركها لإرادة المورد الالكتروني ،فاذا وضع في عرضه التجاري الالكتروني شروطا وآجالا للعدول كان المستهلك ملزما بذلك وفقا للمادة 14-11 من قانون التجارة الالكترونية والتي تنص على ما يلي : يجب أن يقدم المورد الالكتروني عرض تجاري ، بطريقة مرئية مقروءة ومفهومة ،ويجب أن يتضمن على الأقل ، ولكن ليس على سبيل الحصر: _ شروط وآجال العدول، عند الاقتضاء .

المطلب الثاني: استعمال وسائل الدفع الحديثة بالجزائر

سنتناول في هذا المطلب استعمال وسائل الدفع في الجزائر والذي يتضمن أربع فروع، الفرع الأول تحت عنوان مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر والفرع الثاني المعنون بمراحل تطبيق وسائل الدفع في الجزائر ثم الفرع الثالث بعنوان مدى استعمال بطاقات البنكية، وأخيرا الفرع الرابع تحت عنوان أهم محطات الصيرفة التي مرت بها الجزائر.

الفرع الأول: مشروع تطوير نظام الدفع بالجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية ولهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر

اولا: برنامج مشروع تطوير نظام الدفع بالجزائر

إنما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو

الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفيالجزائري تقييما سلبيا ويعتبر احد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار.[1]

يعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي، وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة، والتي تجلت من خلال قانون النقد والقرض من خلال تعديلاته بموجب قانون 03-11 ، الصادر في 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات : تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز؛ تخصيص الموارد (المالية والبشرية ؛)توفربيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية...الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.[2]

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2004/2003لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب 16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات:

- مجموعة الهندسة الاجمالية.
- مجموعة وسائل الدفع.
- المجموعة النقدية.
- مجموعة القانون.

1 - <u>اهداف مشروع تطوير نظام الدفع بالجزائر:</u>

بهدف تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين: الزبائن، المؤسسات، الإدارات،والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة.
- ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشبكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية.
- تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري، وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص
الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.

[1] - سهام شنعون – عتيقة عومر ، **<u>دور وسائل الدفع الحديثة في انتعاش التجارة الالكترونية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة مهدية</u>** ، مذكرة ماستر جامعة تيارت، 2023/2022، ص 23 .

[2] - يوسف مرزوق – **<u>واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة</u>** ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية جامعة سعيدة ص 75.

- تطوير وسائل الدفع الإلكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة السحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع.
- تخفيف تكاليف إدارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة.[1]

2 - مراحل تطبيق وسائل الدفع الالكتروني بالجزائر

أول تجربة للبنوك الجزائرية فيمجال استخدام أدوات الدفع واستعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي والموزع الآلي للبنك وتم ذلك على مراحل :

المرحلة الأولى: كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الآلي للنقود الخاص بالبنك المصدر للبطاقة، بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحبمن جهاز بنك آخر.[2]

المرحلة الثانية: بدأت سنة، 1997 حيث تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية إجراء السحب من أي موزع آلي للنقود، و بذلك حولت شبكة SATIMبطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك، ولقد عملت على استثمار3،6 مليون اورو سنة 2003 لأجل تقليص دوران النقود و تعميم استعمالالبطاقات المصرفية في الجزائر، ولأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر افريل2003 مع مؤسسات فرنسية Ingencoمختصة في صنع طرفيات البطاقات و SATIM بمبلغ 400.000 اورو، و قد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003.[3]

3 - مدى استعمال البطاقات البنكية

إن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في اغلبها لا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية.[4]

وسعيها نحو الصـيرفة الإلكترونية شرعـتفي تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الحديثة كبطاقة السحب وبطاقة الائتمان ونظام المقاصة الإلكترونية واعتبرتها أوراق تجارية جديدة إضافة إلى الاوراق التجارية الكلاسيكية وهي السفتجة والشيك والسند لأمرخاصة وأنها قد فشلت نسبيا باعتبارلا تجارة الكترونية في الجزائر نظرا لانتشار الأمية المعلوماتية وسيطرة قيم المجتمع النقدي.[5]

---

[1] - غولام بونفلة – عيدة موالكية ، مرجع سبق ذكره، ص ص66 ، 67 .
[2] - سهام شعنون - عتيقة عومر، مرجع سبق ذكره ، ص24.
[3] - يوسف مرزوق مرجع سبق ذكره ، ص ص81 ، 82 .
[4] - سهام شعنون، عتيقة عومر، مرجع سبق ذكره، ص24.
[5] - حورية طيبي -عماد الدين بركات، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة القانون والتنمية المحلية مخبر القانون والتنمية المحلية ادرار الجزائر ،المجلد 1،العدد2سنة 2019ص132.

4 - أهم محطات الصيرفة التي مرت بها الجزائر.

سنوضح في الجدول التالي تطور الصيرفة الالكترونية لدى الجهاز البنكي الجزائري عبر السنوات.

الجدول رقم 1: يوضح مراحل تطور الصيرفة الالكترونية لدى الجهاز البنكي الجزائري.

السنوات	تطورات الصيرفة الالكترونية لدى الجهاز البنكي الجزائري
1990	ظهور أول بطاقة بنكية (CPAبطاقة السحبCASH)
1991	إدراج أول نظام مساعد للعمليات البنكية الخارجيةSWIFT.
1992	ادراج البرامج المعلوماتية لفحص وتحليل عمليات الائتمان والتجارة الخارجية.
1993	تعميم بتعميم برامج الاعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
1994	بداية العمل ببطاقات السحب والتسديد دون انتشارها في جميع الوكالات البنكية
1995	إنشاء شركة تالية المعاملات المصرفية والنقدية المشتركةSATIM
1996	مساهمة SATIM بإنشاء شبكة نقدية الكترونية مشتركة بين البنوكRMI
1998	انطلق تشغيل نظام السحب للتسويات المالية بين مختلف البنوك التجارية
2002	تكليف شركة تالية المعاملات البنكية والنقدية المشتركة SATIM ادارة نظام الدفع ما بين البنوك
2003	إبرام عقد بين شركة SATIM والشركة الفرنسية System Data Ingenico لتعميم النقد
2004	إصدار أول بطاقة دفع دولية
2006	بداية العمل وفق نظامي المقاصة الإلكترونية والتسوية الإجمالية الفوريةRTGS
2008	إنتاج البطاقة الإلكترونية الذكية من الشركة الجزائرية Technology HB و بداية العمل بالبطاقة الالكترونية ما بين البنوك CIB.
2010	بلوغ عدد البطاقات الالكترونية المتداولة ما بين البنوك CIB المليون بطاقة .
2013	إدراج مشروع الصيرفة الالكترونية ضمن برنامج الحكومة الالكترونية .
2014	توافر نظام التسوية الاجمالية الفورية RTGS بشكل شبه كلي في الجهاز البنكي الجزائري تحقيقها أكبر عدد من العمليات المنجزة .

المصدر: شعنون سهام –عومر عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص25

الفرع الثاني: البيئة العامة للتجارة الالكترونية بالجزائر

حتى تتمكن الجزائر من تطبيق التجارة الالكترونية ومواكبة التطور الحاصل في التجارة الالكترونية وضعت بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

اولا: واقع البنية التحتية للتجارة الالكترونية

تنص المادة 27 من القانون رقم 18-05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439الموافق ل 10 مايو سنة 2018المتعلق بالتجارة الإلكترونية على : يتم الدفع في المعاملات التجارية الالكترونية ،إما عن بعد أو عند تسليم المنتوج، عن طريق وسائل الدفع المرخص بها، وفقا للتشريع المعمول به.[1]

عندما يكون الدفع إلكترونيا، فإنه يتم من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض ، منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر وموصولة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكي .

يتم الدفع في المعاملات التجارية العابرة للحدود حصريا عن بعد، عبر الاتصالات الالكترونية.

أ-شبكة الانترنت: كانت أولى الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الرغبة وتعميم تقنية الانترنت هو إسناد مهمة إنشاء شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية سنة 1993 لمركز البحث العلمي والتقني CERISTالتابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكان الانطلاق الفعلي لارتباط بالشبكة العنكبوتية في شهر مارس 1994عن طريق ايطاليا، أما فيما يخص خدمات الانترنت فقد ظل محتكرا من قبل الدولة حتى صدور القانون257-98 في 25 أوت 1998 الذي حرر هذا القطاع و أنهى الاحتكار.

وبعدها صدر القانون 18-05 المؤرخ في 24شعبان عام 1439الموافق ل 10ماي سنة 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

تنص المادة 28 من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية يجب أن يكون وصل موقع الأنترنت الخاص بالمورد الالكتروني بمنصة الدفع الالكترونية مؤمنا بواسطة نظام تصديق الكتروني .[2]

ب-استخدام أجهزة الكمبيوتر: لا يزال استخدام الحواسيب الشخصية يهيمن على النفاذ إلى الانترنت من الجزائر، وعليه فقد تم إجراء أكثر من اتصال أحد من بين اتصالين من جهاز كمبيوتر مكتبي أو كمبيوتر محمول في عام ،2018 انخفض مقارنة بعام 2017 و تغيرت هذه الهيمنة بسرعة، ورجع في الانخفاض انطلاقا من سنة الوقت 2019الى الوقت الحالي بسبب ظهور الأجهزةالمحمولة (الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية).

[1] - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 27 – 28 من القانون رقم 18 – 05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439ه، الموافق لـ 10 مايو 2018م، المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

[2] - الجريددة الرسمية، ج ج د ش، مرجع سبق ذكره.

ج-شبكات الهاتف الثابت و النقال: أكبر دليل على تفعيل التجارة الإلكترونية هو توفير شبكات الاتصالات الهاتفية و الثابتة، بحيث هيمنة يوجد أكثر من 47 مليو ن مشتركا في الهاتف النقال و 5،2 مليون في الثابت في الثلاثيالاول من سنة 2022 بالجزائر.)

ثانيا: بعض مواقع وتطبيقات التجارة الالكترونية بالجزائر

تتضمن أهم المواقع واهم التطبيقات لمستخدمي الانترنت في الجزائر:

1/أهم مواقع مستخدمى الانترنت فى الجزائر :

موقع واد كنيس :com.ouedkniss.www يعتبر من أقوى المواقع الإلكترونية في الجزائر تم إنشاؤه ،2006 يوفر فرص الإعلان المجاني، كما يوفر مساحات إشهارية لمختف الشركات، العقارات، هواتف .....الخ.[1] (شعنون سهام-عومر عتيقة، المرجع السابق، ص27-26)

موقع يسير//:com. yassir: وهي خدمة نقل مبتكرة يمكن استخدامها عن طريق الهاتف الذكي في أي مكان وأي وقت، متواجد في 25 مدينة لها أكثر من 2مليون مستخدم وأكثر من 40 ألف شريك، تم إنشاؤه 2020.

موقع شركةالخطوط الجويةالجزائرية:com. govoyages://https يسمح بتقديم العديد من الخدمات منها إمكانية الحجز المباشر على الشبكة، مع إدخال خدمة الدفع الإلكتروني، والبطاقة الخاصة ببريد الجزائر "بطاقة الذهبية.

دارشهاب : com.chihab.www://http يحتوي هذا موقع هذه الدار على نظام متكامل للتجارة الإلكترونية يسمح ببيع منتجاتها من خلل الانترنت داخل الجزائر و خارجها. 1

2/أهم التطبيقات لعرض السلع والخدمات:

أ- **تطبيق بريدي موب**: تم إطلاقه من طرف مؤسسة بريد الجزائر سنة ،2018 يقدم عدة خدمات الكترونية بريدية طيلة أيام الأسبوع على مدار 24 ساعة.

ب-**تطبيق**:"myidoom" تطبيق جديد لسنة2023 و هو خدمة الإلكترونية لاتصالات الجزائر، علاوة على إمكانية تحديد موقع وكالات التجارية لاتصالات.

ج-**تطبيق علي اكسبريس:** موقع ناشئ في مجال التجارة الالكترونية، تابع لشركة بابا الصينية الرائدة في مجال التسوق العالمي.

د-**تطبيق اشكي:** هو تطبيق جديد سيدخل حيز الخدمة في الجزائر وهو أول آلية رقمية متعلقة بالشكاوى والتبليغات في الميدان التجاري من طرف المواطنين.

و-**تطبيق:"PROGRES"**منصة أو الاداة الرقمية التي قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتطويرها، و الغرض منها تحسين الخدمات لصالح الاسرة الجامعية.[1]

ثالثاً: آليات أمن وحماية المعاملات الالكترونية في الجزائر.

تعتمد أهم الشركات الجزائرية على مجموعة من الآليات لتأمين وحماية معاملاتها الالكترونية ومن بين هذه الآليات ما يلي:

1. **أنظمة التحقق البيولوجية:** هي أنظمة تلقائية تتكون من أجهزة كمبيوتر وملحقاتها وبرامج خاصة مصممة لها تقوم بالتعرف والتحقق من الأشخاص وهوياتهم باستخدام خصائص و مقاييس بيولوجية مثل: بصمة الأصبع ..... الخ.
2. **التشفير بالمفتاح الخاص والعام:**هي عملية تحويل أو تشفير البيانات عبر الانترنت بطريقة معينة بحيث تكون عملية فك هذه الشيفرة ومعرفة محتوى الرسالة المشفرة.
3. **التوقيع الالكتروني**:إن من المهم في العمليات التجارية المعتمدة على الانترنت هي التأكيد على أن الرسالة المرسلة هي مرسلة من الشخص نفسه، قد تمثل عقدا الكترونيا بين الطرفين .
4. **الشهادات الرقمية:** عبارة عن وثائق الكترونية تستخدم حصريا لتعريف الأشخاص والمصادر عبر الشبكات وخاصة شبكة الانترنت تحتوي على (اسم حامل الشهادة، المفتاح العام لحامل الشهادة، اسم سلطة إصدار الشهادة الرقمية، رقم التسلسل، تاريخ الاصدار، مدة صلاحية الشهادة).

[1] - سهام شعنون - عتيقة عومر ، مرجع سبق ذكره ،ص ص27، 28.

المبحث الثاني: آثار وسائل الدفع الحديثة على التجارة الالكترونية بالجزائر

سنتناول في هذا المبحث آثار وسائل الدفع الحديثة على التجارة الالكترونية في الجزائر، الذي يتضمن مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة كمطلب أول، ومخاطر وسائل الدفع الحديثة كمطلب ثاني.

المطلب الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة في التجارة الإلكترونية بالجزائر

يتضمن هذا المطلب مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة بالنسبة لحاملها ولمصدرها وكذا بالنسبة للتاجر.

الفرع الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة

أولا: مزايا وسائل الدفع الحديثة:

تتميز وسائل الدفع الحديثة بعدة مزايا والتي يمكن تلخيصها كما يلي

: البطاقات البنكية:

للبطاقات البنكية مزايا عديدة لكل من حاملها والتاجر، ومصدرها وللمجتمع وسوف نعرض هذه المزايا كما يلي:

أ: بالنسبة لحاملها

تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.[1]

ب: بالنسبة لمصدر البطاقة

- نذكر من بينها الأرباح المرتفعة، بالإضافة إلى رسوم العضوية والتجديد والرسوم المفروضة على السحب النقدي، كما قد يفرض مصدر البطاقة بعض الغرامات والفوائد نتيجة قد لما يرتكبه حامل البطاقة، ومنها غرامات التأخير في السداد وغرامات فقدان البطاقة.

- إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه ترجع عليه كوديعة.

[1] - حورية طيبي – بركات عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص130.

ج: بالنسبة للتاجر

يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات حدا كبيرا من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات، وفي الوقت نفسه لا يملك حق الرجوع إلى التاجر إذ تأخر حامل البطاقة في السداد بالإضافة إلى أن استخدام البطاقات يعمل على ارتفاع نسبة البيع عند التجار.[1]

ونذكر أيضا من مزايا وسائل الدفع الحديثة:

- توفير الجهد والوقت بحيث يتمكن العملاء باستخدام أموالهم في أي وقت، وفي أي مكان دون الحاجة للتنقل الى البنك .

-وأيضا الأمن والحماية من خلال اجراء مختلف المعاملات من تحويل الأموال وتسديد الفواتير والاطلاع على الحساب الشخصي عن بعد عن شبكة الأنترنت.[2]

ثانياً: عيوب وسائل الدفع الحديثة

تتمثل عيوب وسائل الدفع الإلكتروني فيما يلي:

أولا: بالنسبة لحاملها

من المخاطر الناجمة عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني هي:

- زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالي.

عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.[3]

ثانيا: بالنسبة للتاجر

إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في النشاط التجاري[4].

ثالثا: بالنسبة لمصدرها

[1] - يوسف مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص ص59 ، 60.
[2] - سهام شعنون – عومر عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[3] - غولام بونفلة – عيدة موالكية، مرجع سبق ذكره، ص47 .
[4] - حورية طيبي –عماد الدين بركات ، مرجع سبق ذكره ،ص131.

- في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها أو التزوير فيها فإن مصدر البطاقة هو الذي يتحمل النفقات.

-خطر تأخر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون لدى مصدر البطاقة.

-عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقات الائتمان مما يولد مخاطر على سيولة البنك.[1]

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية بالجزائر

أولا: مزايا التجارة الالكترونية بالجزائر :[2]

_ سهولة توافر المعلومات ، بفضل انتشار الانترنت في كل الدول ، بدءا بالدول الصناعية ، ومرورا بالدول الناشئة وانتهاء بالدول النامية .

_ مكنت التجارة الالكترونية من ايجاد أنواع جديدة من وسائل ادارة النشاط التجاري كالبيع عبر الوسائل الالكترونية .

_ان انتشار التجارة الالكترونية مرتبط الى حد كبير بانتشار الانترنت ، مما يدل على أهمية مستوى أسعار هذه الخدمة في الدول النامية .

_الغاء الموانع والحواجز أمام التجارة الدولية والتجارة الالكترونية ، مما يسهل ويسرع حركة التبادل الدولي .

_ تفادي الاكتظاظ والطوابير لدى البنك .

_امكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية بما فيها تسليم السلع غير المادية على الشبكة .

ثانياً: عيوب التجارة الالكترونية :

_ سرقة أو تزييف البطاقات الائتمانية يؤدي الى تحمل أصحابها تكاليف سلع وخدمات لم يتم شرائها.

- صعوبة تكامل شبكة الانترنت مع البرمجيات وقواعد البيانات المتوفرة.

- عدم إلمام بعض المستهلكين بتقنيات الحاسوب والاتصالات أو التقنيات المتطورة التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية.[3]

---

[1] - يوسف مرزوق ، مرجع سبق ذكره ،ص ص63 ، 64.

[2] - نصار محمد الحلالمة، **التجارة الالكترونية في القانون**، دار الثقافة للنسر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص 62 ، 63.

[3] - أمل تباني، مريمد سعدة، **واقع ومستقبل التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، ص ص 13 ، 14.

_ غياب التعامل الورقي في التجارة الالكترونية يهدد مصالح العملاء و الشركاء و البنوك نتيجة امكانية حدوث تزوير بالبيانات أو تلاعب بالفواتير والمستندات عند الطلب.

_ استيراد سلع ممنوعة الاستعمال في الأسواق المحلية .

_ حدوث اختراقات في شبكة الانترنت يؤدي الى فضح أسرار العملاء و البنوك و الشركات.[1]

المطلب الثاني: مخاطر وسائل الدفع الحديثة في التجارة الإلكترونية بالجزائر [2]

سنتناول في هذا المطلب مخاطر وسائل الدفع الحديثة والتارة الإلكترونية في الجزائر.

الفرع الأول: المخاطر القانونية لوسائل الدفع الالكترونية[3]

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة علميات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية.

وعلى هذا الاساس تتمثل المخاطر القانونية في مسائل الشراء عبر الحدود(أولا) ومشكل المساس بالخصوصية (ثانيا) وأخيرا غسيل الأموال عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية (ثالثا).

أولا: الشراء عبر الحدود :

تكتسب وسائل الدفع الالكترونية أهمية كبيرة في مجالات متنوعة من الاستخدامات، كما قد يستخدم في الشراء عن بعد، وتتجلى في اشكاليتان هما اشكالية الدفع بين الحدود، واشكالية القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة.

1_ اشكالية الدفع عبر الحدود:

تتمثل عمليا في كيفية الدفع من والى أكثر من دولة، وعليه عند دراسة الاثار الناتجة عنه الاصدار عبر الحدود ، يتوجب الاخد بالحسبان انه يجب الدفع للمصدر بطريقة ما ،الثمن عن طريق وسائل الدفع الالكتروني التي يصدرها، وان مستلم هذه الوسائل قد يرغب بتحويلها الى نقود عادية إذا ما تعلق الامر بالنقود الالكترونية و تفرض على المصدر ان يكون موجودا في الدولة الاخرى التي تتعامل بهذه الوسائل خاصة النقود الالكترونية .

2_ اشكالية القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة :

تتسم غالبية المعاملات التي تتم عبر الشبكة الدولية للمعلومات – الانترنت – بطابعها الدولي ، لأنها تتم بين أفراد يقيمون أو ينتمون الى دول مختلفة، وهذا أيضا مشكلة الدفع عبر

[1] - سليمة عبيدة، **محاضرات التجارة الإلكترونية** ماستر الاقتصاد الرسمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، موسم 2022/2021، ص 9.

[2] - جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، الأردن، ص 88.

[3] - ابتسام السايس، نيلي صفاء، **وسائل الدفع في التجارة الالكترونية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص ص 51 ، 54.

الحدود بالنسبة للقانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة في حال قيام نزاع بين أطراف العلاقة، وتتوفر المعاملات في كل من المعيارين اللازمين لتميز العلاقات الاقتصادية ذات الطابع الدولي، فاتصال هذه العلاقات من خلال جنسية أو مواطن أو مركز أعمال أطرافها بأكثر من دولة يجعلها مستوفية للمعيار القانوني لدولتيها.

ثانياً_ المساس بالخصوصية وسائل الدفع الالكترونية:

ان أهم المسائل القانونية التي تثار في ميدان استخدام وسائل الدفع الالكترونية، خاصة إذا كان استعمال هذه الوسائل عبر شبكة الانترنت، فان الخصوصية وبصفة عامة هي مقياس غير موضوعي اى يختلف تعريفها وحدودها من بيئة الى أخرى، وان البيع والشراء والدخول في المزادات في الواقع الحقيقي قد لا يتطلب أكثر من تحديد الدافع، وهي بذاتها تنطوي على سمات التخفي أكثر من وسائل الدفع التي تتطلب تقديم معلومات، خاصة ان كان تقديمها يتم للغير.

ثالثاً – التهرب الضريبي باستعمال وسائل الدفع:

تعد الضرائب عاملاً أساسيا لنجاح التجارة بصفة عامة، والتجارة الإلكترونية بصفة خاصة، وذلك أن فرض المزيد من الضرائب وزيادة نسبتها من شأنها أن يحد من حجم النشاط التجاري، نظراً لأن هذا النوع من التعاملات حديث، وبالتالي صعوبة تطبيق التشريعات الجنائية الموجودة في ظل التعاملات الإلكترونية.

الفرع الثاني: مخاطر وسائل الدفع الحديثة:

1: بالنسبة لحاملها:

يتبين أن هناك بعض المخاطر التي لا بد الخوض فيها ومنها:

- رغبة حامل البطاقة لزيادة الاقتراض والانفاق بما يفوق مقدرته المالية وان كانت الفائدة مرتفعة، إلا أنه يقدم على ذلك مما يجهله غير قادر على سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تفوق مقدرته المالية وكذلك الفوائد التي ينشئها القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الائتمان ومخاطرها.

- كما قد يؤثر على الأسرة المستدينة عن طريق استخدام بطاقة الائتمان.

-ان بطاقة الائتمان قد تولد عند مستخدمها شعورا وهميا أنه صاحب أموال فتشجعه على القيام

بالاقتراض حتى يفاجأ بأنه غير قادر على سداد ما تم اقتراضه في الوقت المحدد مما يؤدي

الى وضع اسمه على القائمة السوداء لذوي الائتمانات الغير مقبولة عند البنوك والمؤسسات المالية الكبرى مما يؤدي لا شعور صاحب البطاقة بالإرباك.

2: بالنسبة لمصدر البطاقة.

يتبين أن هناك مخاطر تتعلق بمصدر البطاقة وهي كما يلي:

- ازدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان، وأخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي الى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة.

- عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقات الائتمان مما يولد مخاطر على سيولة البنك.

- في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها أو الاحتيال أو التزوير فيها فان مصدر البطاقة (البنك) هو الذي يتحمل النفقات.[1]

3: بالنسبة للتاجر.

عندما يقبل التاجر التعامل بمثل هذه البطاقة فانه يتعرض لبعض المخاطر التي قد تخضعه لعدة شروط يمليها البنك على التاجر وذلك تماشيا مع شروط المفروضة على البنك من قبل المصدر (الشركة المنظمة لتلك البطاقات)، ومجرد حدوث أي مخالفة من قبل التاجر فإنها تعرضه للمساءلة من قبل البنك ذلك لأنه لم يلتزم بالشروط المتفق عليها مع المصدر لذى فمنا الممكن أن يقوم البنك بإلغاء التعامل مع

التاجر، بل قد يلجأ للبنك الى وضع شركته على القائمة السوداء الموحدة لشركات الائتمان مما يجعل التاجر غير قادر على ممارسة تجارته للصعوبة التي تعرض لها نتيجة مخالفته لهذه الشروط ،بالإضافة الى مخاطر تزوير بطاقات أو سرقتها.[2]

[1] - جلال عايد الشورى ،**وسائل الدفع الالكتروني** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط 1 ،الأردن 2008 ،ص ص98،100.
[2] - جلال عايد الشورة، مرجع سبق ذكره ،ص 101.

الخاتمة

الخاتمة:

وفي الأخير نستنتج بأن وسائل الدفع أصبحت ضرورية وجزء مهم في الحياة الواقعية لتسهيل المعاملات التجارية من بيع وشراء وكذلك تسديد الديون، حيث تعد البنوك احدى المؤشرات الاقتصادية والتي تساهم في شكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتساهم في تعدد وسائل الدفع الالكترونية في مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا كبيرا وملهما في التجارة الالكترونية.

حيث أن موضوع التجارة الالكترونية أصبح شائعا التعامل فيه عبر العالم ونظرا لحداثتها كان من الضروري ايجاد إطار قانوني ينظم معاملاتها وهذا ما دفعنا لتسليط الضوء على الجانب القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر، اعتماد الجزائر على القانون 18-05 تكون قد وضعت الإطار القانوني لممارسة هذا النوع الحديث للتجارة.

تتسم وسائل الدفع الالكترونية بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية سواء من حيث الشكل أو المضمون وتعتبر هذه الوسائل مقبولة من جميع الدول، كما تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد وتقوم أيضا بتبادل المعلومات بفضل وسائل الاتصال اللاسيلكية ونجد أن وسائل الدفع الالكترونية لقد لقت رواجا هائلا نظرا لأهميتها البالغة بالنسبة للأطراف المتعاملين بها.

بالرغم من كل هذه المميزات والخصائص التي تحظى بها وسائل الدفع الالكترونية الا أنها لم ترقى الى الدرجة المثالية فإنها لم تخلو من العيوب والمخاطر التي قد تواجه كل الاشخاص المتعاملين بها سواء كانت هذه المخاطر أمنية المتمثلة في الاعتداءات على وسائل الدفع الالكتروني وما يلحقها من اختراقات وسرقة استعمال غير مشروع أو تزوير أو كانت مخاطر قانونية التي تنشأ عن الخصوصية الالكترونية لهذه الوسائل وتكون في حالة انتهاك القوانين والقواعد والضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم تحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، وكذا للتجارة الالكترونية في الجزائر مميزات وعيوب وأن من مزايا التجارة الالكترونية سهولة توافر المعلومات بفضل انتشار الانترنت بدءا بالدول الصناعية ومرورا بالدول الناشئة وانتهاء بالدول النامية، سهولة الاتصال اذ يكفي وجود كمبيوتر وخط هاتفي في كل من موقعين معينين لتأمين الاتصال، وأن التجارة الالكترونية لما لها مزايا فأنها لا تخلو من العيوب ومن عيوبها غياب التعامل الورقي في التجارة الالكترونية يهدد مصالح العملاء والشركاء والبنوك نتيجة امكانية حدوث تزوير البيانات، استيراد سلع ممنوعة الاستعمال في الأسواق المحلية .

نتائج الدراسة :

يمكن حصر أهم النتائج التي تسنى الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية :

_ ان تطبيق وسائل الدفع الحديثة في المصارف سيكون له الأثر الايجابي الكبير على عملها كما سيكون له الأثر الأكبر على النشاط الاقتصادي، لكن التوجه يجب أن يتم بعقلانية.

_ ولتحقيق أهداف التعامل بوسائل الدفع الالكتروني لا بد من وجود أطراف متعاملة بها المتمثلة في الجهة المصدرة لوسائل الدفع الالكتروني البنك والتاجر وحامل البطاقة.

_ تعاني المنظومة القانونية في الجزائر من فراغ في مجال التشريعات المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية .

_عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر يعتبر أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الالكترونية.

_تتجلى أهمية هذه الوسائل في تسهيل المعاملات التجارية الالكترونية كما تعود أهميتها أيضا على الاطراف المتعاملين بها.

توصيات الدراسة:

_ وضع قانون مستقل خاص بالتجارة الالكترونية وليس تنظيم جانب من جوانبها أو اضافة بعد التعديلات على قوانين أخرى.

_ قيام المشرع الجزائري بتعديل القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، واعادة تنظيم التجارة الالكترونية تنظيما شاملا.

_ العمل على نشر الوعي المعرفي بالتجارة الإلكترونية بما يضمن الوصول إلى فكرة مستقل بشأنها، ويكفل الشفافية في التعاملات الإلكترونية، وذلك يتأتي من خلال بذل جهد مستمر من قبل الخبراء في مجال التقنية لتحقيق الأمن والثقة.

_يجب نشر ثقافة الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية خاصة في أوساط الشباب.

_الحرص على تطوير البنية التحتية لتجارة الالكترونية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلوماتية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ / القوانين والمراسيم:

1) **القانون رقم 18 – 05** المؤرخ في 24 شعبان عام 1439ه، الموافق لـ 10 مايو 2018م، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28 المؤرخ في 16 ماي 2018.
2) **القانون رقم 10-05** المؤرخ في 20 جوان 2005، يعدل ويتمم الأمر رقم 75 – 58، المرخ في 26 سبتمبر 2005، المتضمن القانون المدني، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44 المؤرخ في 26 جوان 2005.
3) **القانون رقم 04 – 15** المؤرخ في 1 فيفري 2015 المحدد للقواعد العامة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 6 المؤرخ في 10 فيفري 2015.
4) **القانون 03 -11** المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52 المؤرخ في27 أوت 2003.
5) **المرسوم التنفيذي 09 – 65** المؤرخ في 7 فبراير 2009، يحدد الكيفيات الخاصة بالإعلام والأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع أو بعض الخدمات المعينة، الصادر في 26 اوت 2003

ب / الكتب:

6) إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، دون طبعة، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2003.
7) إبراهيم بختي: التجارة الإلكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
8) ثابت عبد الرحمن، إدريس جمال الدين محمد المرسي، التسويق المعاصر، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
9) جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
10) جمال زكي الجريدي، البيع الإلكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة الأنترنت دراسة تتتبتبت، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
11) جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
12) الحداد وآخرون: نحو استراتيجية للإستفادة من التجارة الإلكترونية في مصرن، معهد التخطيط القومي، مصر، 2002.
13) الخضر رفاق، بطاقة الإئتمان والإلتزامات الناشئة عنها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.

14) ذكري عبد الرزاق محمد، النظام القانوني للبنوك الجزائرية، المزايا التحديات، الآفاق، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010.
15) السعيد عليوة، التجارة الإلترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين، مصر، 2002.
16) السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
17) عبد الفتاح بيوض حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
18) عمار حداد، التجارة الإلكترونية، دار الفارق، مصر، 2003.
19) عمر حسين المونس، التوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2003.
20) عياش بشير العلاق، تطبيقات الانترنت في التسويق، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2003.
21) منير نوري، التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
22) نصار محمد الحلالمة، **التجارة الالكترونية في القانون**، دار الثقافة للنسر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

ج / المذكرات الجامعية:

23) ابتسام السايس، نيلي صفاء، **وسائل الدفع في التجارة الالكترونية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، .
24) أحلام سماحي، نجاة جناي، **وسائل الدفع في التجارة الالكترونية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019 – 2018.
25) إلهام بالحبيب، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحسين أداء البنوك**، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
26) أمل تباني، مريمد سعدة، **واقع ومستقبل التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، 2020.
27) بوسكران مجيد، فاروق صفيان، **تطوير وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية**، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018.

28) غولام بونفلة – عيدة موالكية، **واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر**، دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكر ماستر، تخصص: مقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021.

29) تادني بريكي، دنيا عماري، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2023.

30) سارة الساكر، **التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية**، دراسة حالة، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية والاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.

31) سارة زيقم، **دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات**، دراسة حالة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

32) سعاد عبوز، **تحديث وسائل الدفع وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017-2019)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة محند أولحاج، البويرة، 2022.

33) سليمة عبيدة، **محاضرات التجارة الإلكترونية** ماستر الاقتصاد الرسمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، موسم 2022/2021.

34) سماح شعبور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر واقع وتحديات**، مذكرة ماستر، تخصص، التمويل المصرفي، جامعة تبسة، 2016.

35) شنعون سهام – عومر عتيقة، **دور وسائل الدفع الحديثة في انتعاش التجارة الالكترونية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة مهدية**، مذكرة ماستر جامعة تيارت، 2022-2023.

36) عبد الصمد حوالف، **النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية**، أطروحة شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2015.

37) عقيلة مرشينش، **السفتجة الالكترونية بديلة للسفتجة التقليدية**، مجلية النقدية، كلية الحقوق، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.

38) علي حدو، **انعكاسات الاتفاقية العامة للتجارة الإلكترونية المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جماعة الجزائر 3، 2012

39) غلام بونفلة، عيدة مواكبة، **واقع وسائل الدفع في الجزائر، دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021.

40) فاتح بهلولي، **النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في ظل التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.

41) فهد العياشي، **الدول الأعضاء في منظمة التجارة الالكترونية**، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، السعودية، 2020.
42) محمد نشأت، **التجارة الالكترونية الأعمال الالكترونية في منظمات الأعمال**، تخصص حساسيات ونظم معلوماتية، دون سنة نشر.
43) منال سامحي، **التسويق الالكتروني وشروط تفعليه في الجزائر**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة السانية، وهران، 2015.
44) وداد خالدون، شهيناز قرين، **وسائل الدفع الالكتروني ودورها في رفع إيرادات البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق، جيجل، 2022.
45) ياسمين بلعمري، **دور وسائل الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021.
46) يوسف مرزوق –**واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية جامعة سعيدة.

د / المجلات:

47) إبراهيم يامة، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 5، العدد2، 2019.
48) توفيق مزيان، أحمد بداري، اعتماد نظام الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية كآلية تفعيل التجرة الإلكترونية، مجلة المستقبل، المجلد 02، العدد 02، 2019.
49) حدة الطويل، الخامسة سايحي، أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة المصرفية، دراسة حالة بنك الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية، المجلد 13، العدد 06، 2019.
50) صبيحة عبد اللاوي، تطور التجارة الالكترونية، دراسة حالة الجزائر، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 01، 2021.
51) حورية طيبي -عماد الدين بركات، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة القانون والتنمية المحلية مخبر القانون والتنمية المحلية ادرار الجزائر، المجلد 1،العدد2سنة 2019.
52) عبد الحليم بن بادة، **مجلة الدراسات القانونية**، جامعة غرداية، المجلد 6، العدد 2، 2020.
53) علال قاشي، جيلالي عشير، **النظام القانوني للعقد الإلكتروني في التشريع الجزائري**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 6، العدد 2، 2022.

54) فاطمة مصفح آية علي، **مفهوم الدفع الإلكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، 2018.
55) فريد مشري، أمين ثاجة، **الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكتروني**، الجزائر أنموذجا، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصيف ، أفريل 2018.
56) محمود عبد السالم، جمال قاسم حسن، **التجارة الإلكترونية**، سلسلة كتيبات تعريفية، موجهة على الفئة العمرية الشبابية، العدد 20، 2021.
57) مصطفى بن شلاك، **واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر**، جامعة محمد بشار، مجلد 8، العدد 01، أفريل 2022.
58) مصطفى بوادري، **نظم الدفع الإلكتروني ومظاهر تطبيقاتها في التشريع الجزائر**، مجلة الإفريقية للدراسات القانونية، مجلد 01، العدد 01، 2017.
59) نبيل بوفليح، محمد طرشي، **التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول**، مجلة الاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2021.
60) نبيلة كردي، **الشيك الإلكتروني**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 02، 2013.
61) نجود حمري، نوال حمري، **واقع التجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري وفقا لمقتضيات قانون رقم: 18-05**، قانون التجارة الإلكتروني' مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2021.
62) نسرين فني، هلال جميلة دوار، **الوفاء الإلكتروني المتعلق بالتجارة الالكترونية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 7، 2022.
63) نسيمة شيخ، محمد زكرياء شيخ، **تنظيم التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري**، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، العدد 4، 2022.
64) نعيمة يحياوي، **التجارة الالكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال العربية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، 2010.
65) وليد اليافعي، الدفع الالكتروني، مجلة مدونة، 2020.
66) وهيبة عبد الرحيم، **تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02 .

ه / المراجع الأجنبية:

67) Bonneau Thiry, droit bancaire, Edition, mouchetions, paris, 1999.

68) C. Lucas de leysse, le paiement en ligne, Ed. JCP, N°10; 2001.
69) C. bitouzet, commerce électronique, hennés, paris, 1999.

فهرس المحتويات:

شكر ----------

إهداء ----------

مقدمة: ---------- أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة ---------- 7

المبحث الأول: مفهوم وسائل الدفع الحديثة ---------- 7

المطلب الأول: وسائل الدفع الحديثة (التعريف، النشأة، الخصائص) ---------- 7

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع ---------- 7

الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الحديثة ---------- 13

الفرع الثالث: خصائص وسائل الدفع الالكترونية ---------- 14

المطلب الثاني: كيفيات التعامل بوسائل الدفع الحديثة ---------- 16

المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الحديثة ---------- 18

المبحث الثاني: مفهوم التجارة الالكترونية---------- 22

المطلب الأول: التطور التاريخي للتجارة الإلكتروني---------- 22

الفرع الأول: ظهور التبادل الإلكتروني ---------- 23

الفرع الثاني: عوامل نشأة التجارة الإلكترونية ---------- 24

المطلب الثاني: التعرف على التجارة الإلكترونية ---------- 25

الفرع الأول: نظرة المنظمات الدولية للتجارة الإلكترونية---------- 25

الفرع الثاني: نظرة القانون للتجارة الإلكترونية ---------- 26

المطلب الثالث: خصائص وأنواع التجارة الإلكترونية. ---------- 27

الفرع الأول: خصائص التجارة الالكترونية. ---------- 27

الفرع الثاني: أنواع التجارة الإلكترونية ---------- 30

الفصل الثاني: علاقة وسائل الدفع الحديثة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر --------- 34

المبحث الأول: واقع التجارة الالكترونية بالجزائر ---------- 35

المطلب الأول: الإطار التشريعي للتجارة الالكترونية بالجزائر ---------- 35
الفرع الأول: تنظيم التجارة الالكترونية في ضوء القواعد العامة ---------- 35
الفرع الثاني: تنظيم التجارة الالكترونية في ضوء القواعد الخاصة 18-05---------- 39
المطلب الثاني: استعمال وسائل الدفع الحديثة بالجزائر ---------- 43
الفرع الأول: مشروع تطوير نظام الدفع بالجزائر---------- 43
الفرع الثاني: البيئة العامة للتجارة الالكترونية بالجزائر ---------- 47
المبحث الثاني: آثار وسائل الدفع الحديثة على التجارة الالكترونية بالجزائر ---------- 52
المطلب الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة في التجارة الإلكترونية بالجزائر -- 52
الفرع الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة ---------- 52
الفرع الثاني: مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية ---------- 55
المطلب الثاني: مخاطر وسائل الدفع الحديثة في التجارة الإلكترونية بالجزائر -------- 56
الفرع الأول: المخاطر القانونية لوسائل الدفع الإلكترونية---------- 56
الفرع الثاني: مخاطر وسائل الدفع الحديثة بالجزائر---------- 58
الخاتمة ---------- 61
قائمة المصادر والمراجع---------- 66
فهرس المحتويات ---------- 74
مخلص الدراسة ----------

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة وسائل الدفع الحديثة و ابراز اثارها على التجارة الالكترونية و تسليط الضوء على واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر بحيث من خلالها طرحنا الإشكالية التالية فيما تتمثل وسائل الدفع الحديثة ؟ و ما مدى فعاليتها على التجارة الالكترونية ؟؟

متبعين المنهج الوصفي التحليلي. من خلال التطرق النظري لوسائل الدفع في التجارة الالكترونية في فصل الأول وعلاقة وسائل الدفع الحديثة في التجارة الالكترونية في فصل الثاني و قد تم التوصل الى عدد من النتائج:

وجود تأثير الوسائل الدفع الحديثة على التجارة الالكترونية حيث لديها دور كبير في تنشيط الاقتصاد في مختلف الدول عامة والجزائر خاصة. وان وسائل الدفع حققت مزايا في رفع إيرادات التجارة الالكترونية عن طريق تقليل تكاليف والوقت، وفي ضوء هذه النتائج صيغت مجموعة من التوصيات أهمها:

ضرورة تعزيز وسائل الدفع الحديثة من خلال الاهتمام بتطويرها وتطبيقها بشكل فعال يتماشى مع التطورات

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع، وسائل الدفع الحديثة، التجارة الالكترونية

Abstract

This study aims to identify modern payment methods, highlight their effects on e-commerce, and shed light on the reality of modern payment methods in Algeria، through which we posed the following question: What are modern payment methods and how effective are they on e-commerce؟

Using a descriptive and analytical approach. By addressing the theoretical presentation of payment methods in e-commerce in

the first chapter and the relationship of modern payment methods in e-commerce in the second chapter، a number of results were reached:

The existence of the impact of modern payment methods on e-commerce as it has a great role in revitalizing the economy in various countries in general and Algeria in particular، and that payment methods have achieved advantages in raising e-commerce revenues by reducing costs and time، and in light of these results، a set of recommendations were formulated، the most important of which are:

The need to promote modern payment methods by paying attention to their development and application effectively in line with developments .

Keywords: Payment methods، modern payment methods، e-commerce